مظاهر تلقّي مصطلحات جيرار جينات الزّمنيّة وإشكالات ترجمتها في النّقد المغاربيّ:

د. سحنين علي
جامعة مصطفى اسطمبولي -معسكر- الجزائر

ملخص المداخلة:

تسعى هذه المداخلة إلى محاولة الإسهام في رسم مظهر من مظاهر التعامل مع المصطلح النقدي في السرديات المغاربية، وإلى إبراز مختلف أشكال الفوضى والاضطراب المصطلحي في ترجمة مصطلحات الزمن السردي، وتحديدا مصطلحات النموذج الزمني الذي اقترحه جيرار جينات لدراسة المحكي الروائي. كما أنها تطمح أيضا -إضافة إلى تحديد المظاهر الاصطلاحية المتعلقة بدراسة الزمن السردي مغاربيا- إلى مناقشة هذه الاستعمالات الاصطلاحية أو البدائل العربية المتداولة في الساحة النقدية المغاربية، من خلال المقارنة بينها وتحديد مرجعيات بنائها ووضعها، ومن خلال تبرير بعض هذه الاستعمالات الاصطلاحية والمفاضلة بينها بالبحث لها عن سند من التراث اللغوي والبلاغي العربي؛ أي من معاجم اللغة وكتب البلاغة والنحو العربي في محاولة لاصطناع منظومة اصطلاحية عربية تراثية أصيلة بعيدا عن الترجمة الحرفية والتعريب المباشر لهذه المصطلحات الغربية، وهو الطريق الذي شقه بعض الدارسين المغاربيّين في اشتقاق بعض المقابلات والبدائل العربيّة من التراث النحوي والبلاغي والعمل على إحيائها لتنهض بمهام جديدة وأدوار مشتركة تجعل المصطلح يحتفظ بدلالته التّراثيّة، ويستوعب في الوقت نفسه المفهوم الجديد للمصطلح الحداثيّ، وهو ما حاول المغربي "محمد سويرتي" النّهوض به في إحيائه لمصطلحات: القبليّة، والبعديّة، والاكتفاء، والمناسبة الزّمنيّة. لتقابل على التوالي مصطلحات Prolepse وAnalepse وParalipse وSyllepse Temporelle. وهنا ينبغي التّوكيد على أنّ هذه الطّريقة في الاشتقاق المصطلحيّ، لا تؤتمن عواقبها على الرّغم من صواب التوجّه؛ إذ مصطلحات جينات مشتقة في غالبيتها من البلاغة. وبذلك فالسّؤال المرعب الذي يفرض نفسه بإلحاح هو: هل بإمكان البلاغة العربيّة أن تستجيب استجابة كلّية وشاملة للمعرفة النّقديّة والمصطلحيّة الغربيّة الجديدة؟. وهل بإمكانها تلبيّة الحاجة والخصاص المعرفيّ والفكريّ في إيجاد المقابلات والبدائل العربيّة المناسبة؟. وهل بإمكانها في الأخير أن تتأسّس مرجعيّة مناسبة في طريق التّأصيل المصطلحيّ؟.

من هذا المنطلق أصبح في الإمكان مناقشة طرائق تعامل النّقاد المغاربيّين وترجمتهم لمصطلحات الزّمن السّردي، وبالأخصّ ترجمة مصطلحات دراسة الزّمن عند "جيرار جينات". حتّى يتسنّ في النّهاية الوقوف على هذه المظاهر الخاصّة في التّعامل مع المصطلح التي تميّز بعض النّقاد المغاربيّين وتجمعهم في فلك واحد.

من هذا المنطلق توجب طرح جملة من التساؤلات كالآتي:

-ما أشكال ترجمة مصطلحات الزمن السردي في السرديات المغاربية وما مظاهرها؟

-كيف كان تمثل النقاد المغاربيين لمصطلحات جيرار جينات الزمنية؟

-إلى أي حد أسهم النقاد المغاربيون في إيجاد مقابلات عربية تستوعب مفاهيم المصطلح الغربي ومدلولاته في محاضنه الأصلية، وتقود إلى تحقيق التواصل النقدي المنشود؟

-وإلى أي حد يمكن للبلاغة العربية تقديم البدائل والمقابلات الاصطلاحية الملائمة لمصطلحات جينات المستقاة كذلك من البلاغة الغربية؟

تمهيد:

إنّ أهمّ ما يستوقف الباحث ويشدّ انتباهه وهو يقلّب صفحات المدوّنة النّقديّة الرّوائيّة المغاربيّة المهتمّة بالزّمن، ولا سيّما المهتمّة بمقولة الزّمن السّرديّ عند "جيرار جينات"، هو تفاوت درجات تبنيّ النّقاد المغاربيّين لنموذجه الزّمنيّ، وتباين أشكاله التّطبيقيّة، لا سيّما فيما يتعلّق بترجمة المصطلح وطرائق توظيفه واشتغاله. فكثيرا ما يظهر غموض في ترجمة مصطلحات "جينات" المتعلّقة بدراسة

الزّمن، ومجانبة للدّقة والصّواب في تحديد مفاهيمها ودلالاتها، وقد يصل الأمر ههنا إلى حد الالتباس والتّناقض في أحيان كثيرة. هذا فضلا عن الاجترار الآليّ والنّقل الحرفيّ المباشر لمقولاته وتقنيّاته، دون الوعي بخلفياتها المعرفيّة وبأبعادها النّظريّة والدّلاليّة الممتدّة في أعماق الثّقافة النّقديّة الغربيّة وجذورها.

لعلّ المتأمّل في واقع الدّراسات النّقديّة المغاربيّة المقتفيّة أثر دراسة الزّمن عند "جيرار جينات" يقف على وجوه شتّى من هذا التّعامل غير المؤسّس ولا الرّصين، فهي "لا تظهر ... في كثير من وجوهها التزاما بالمعايير التي كان ينشدها جينات. إذ غلب على معظمها طابع الترجمة المستعجلة التي لا تتعدى أحيانا الدلالة الكامنة في المعاجم. بل إن بعضها كثيرا ما مزج بين مصطلحات من حقول مختلفة. وذاك أمر أخطر من سابقه، إذ يحيل العملية النقدية إلى ضرب من الفوضى الفكرية والنقدية والتي تقود إلى استسهال النقد نفسه، وجعل أمره متيسرا، فلا ضابط يشده ولا قوانين تحكمه"[1] ولا حدود تحدّه أو مجالات تميّزه، ممّا أدّى إلى تشكّل عدّة مظاهر للتّعامل مع مصطلحات الزّمن السّرديّ وترجمتها، لعلّ أبرزها: استعمال المصطلح الواحد في مقابل أكثر من مفهوم، أو استعمال أكثر من مصطلح في مقابل المفهوم الواحد، أو أن يكون المصطلح المترجم طويلا ويتكوّن من كلمتين أو أكثر[2]. إضافة بعض المظاهر الأخرى في التّعامل السّلبيّ مع المصطلح وترجمته.

لكنّه في مقابل ذلك أبدى بعض النّقّاد قدرة فائقة في استحضار المفاهيم وتدقيق المصطلحات حرصا على الدّقة التي ارتضاها "جينات" لآرائه وطروحاته، ووعيا بالدّرجة الأولى بطرائق التّعامل مع منجزات النّقد الغربيّ ومناهجه والتّحاور معها، مراعين في ذلك وفق كثير من الحيطة والحذر خصوصيّات النّص السّرديّ العربيّ وقوانين انتظامه التي تختلف اختلافا جذريا عن الخصوصيات والقوانين التي تحتكم بناء النّصّ السّرديّ الغربيّ وأشكاله.

يقف الدّارس على جوانب من هذا التّعامل المؤسّس على كثير من الدّقة المصطلحيّة والتّعديل المنهجيّ في كتابات كل من: سعيد يقطين، ومحمد الخبو، والطّاهر روابنية، وعبد اللّطيف محفوظ، وبدرجة أقل حسن بحراوي، وحميد لحمداني، وفاطمة الحاجي، وأحمد السّماوي، والصّادق قسومة، وإبراهيم صحراوي، وعمر عيلان... وغيرهم.

مظاهر تلقي المصطلح الزمني وإشكالات ترجمته:

إن ما يشدّ انتباه الدّارس كثيرا -وهو يعاين بعض الاجتهادات الاصطلاحية ضمن المدوّنة النّقديّة المغاربيّة المهتمة بالسّرديّات- بعض الظواهر في التّعامل مع المصطلح الزّمني وترجمته[3]، وفي إيجاد البدائل والمقابلات العربيّة الملائمة والمناسبة. وممّا سجّل بخصوص ذلك أنّ النّقاد المغاربيّين لجأوا إلى توفير مقابلات كثيرة للمصطلح النّقديّ الواحد؛ إذ "مازلنا وحتى هذه اللحظة نجد مجموعة من المقابلات الترجمية التي لم يُستقر على أي منها بشكل حاسم"[4] ونهائيّ لدى هؤلاء النّقاد. وليس يعلم منهم مدى التقاء هذه المصطلحات فيما بينها وتقارب دلالاتها ومعانيها أوّلا، قبل إلمامها وإحاطتها بدلالة المصطلح الغربيّ ومفهومه ثانيّا. وهل أنّ تعدّد المقابلات العربيّة للمصطلح الواحد هو مؤشّر ثابت على ثراء اللّغة العربيّة وقدرتها على توفير المقابلات والبدائل المناسبة؟ أم هو تلميح من طرف خفيّ عن سوء انتقاء واختيار وعدم رضى واطمئنان عن المصطلح الواحد البديل؟. ومثل هذا الصّنيع وإن كان يدلّ -في بعض جوانبه- على الثّروة المفرداتيّة واللّغويّة الهائلة والثرّة، التي توفّرهاالعربيّة، إلاّ أنّ ذلك قد يكون سببا في تشظّي دلائل تلك المصطلحات وتقويضها، وفي إرباك القارئ وتشتيت ذهنه عن إدراك مفاهيمها التي وضعت لها في الأصل.

من الأمثلة التي تنهض دليلا واضحا على ذلك ما وضعه "إبراهيم صحراوي" من مقابلات -في كتابه تحليل الخطاب الأدبي- لمصطلح Analepse. وهي: (الرّجوع، الرّجعات، الرّجوع إلى الوراء، الرّجعات إلى الوراء)، وأيضا مقابلته مصطلح Prolepse، باستباق الأحداث، والتوقّعات، والتّنبّؤ أو التّنبّؤات، والتّنبّؤ بالمستقبل)[5]. وهي اشتقاقات غريبة ورديئة ليس بإمكانها أن تستوعب دلالة المصطلحين الفرنسيّين، باستثناء البدائل: الرّجوع أو الرّجعات، واستباق الأحداث، التي تقترب كثيرا من دلالة البديلين (الاسترجاعات والاستباقات)، ولو أنّ الباحث اقتصر عليها لكانت الحال أفضل. غير أنّ ما زاد الأمر غرابة وفظاعة هو أنّ الباحث استعمل مصطلح الرّجوع إلى الوراء ترجمة أيضا لـ: Flash-back. والحقيقة أنّ هذا المصطلح السّينمائيّ الذي ترجمه "عبد الملك مرتاض" بالارتداد[6] يصلح أن يترجم بالرّجوع إلى الوراء، لكنّه لا يصلح أن يكون ترجمة لـ: Analepse، هذا فضلا عن الدلالة النّفسيّة التي تميّز مصطلح الارتداد وتشحنه.

لعلّ ما ورد في المعاجم العربيّة يمكن أن يتجاوب مع بعض هذه الاصطلاحات، ومن ذلك ما جاء تحت مادّة رجع من معان تدلّ على الرّجوع والعودة إلى الماضيّ، ففي المحكم "رجع يرجع رجعا، ورجوعا، ورجعى، ورجعانا، ومرجعا، ومرجعة، وفي التنزيل: {إنّ إلى ربّك الرجعى} [العلق:8]. وفيه: {إلى الله مرجعكم جميعا} [المائدة: 48]: أي رجوعكم (...) وراجع الشيء: رجع إليه؛ عن ابن جني. ورجعته، أرجعُه رجعًا، ومرجَعا ومرجِعا. وقوله عز وجل: {إنّه على رجعه لقادر} [الطارق:8]. قيل على رجع الماء إلى الإحليل. وقيل: إلى الصّلب. وقيل: "على رجعه": على بعث الإنسان (...) وتراجع القوم: رجعوا إلى محلّهم، وارتجع إليَّ الأمر: ردّه إليّ، وارتجع المرأة، وراجعها مراجعة ورجاعا: رجعها إلى نفسه بعد الطّلاق، وسفر رجيع: مرجوع فيه مرارا، والرَّجع: المطر، لأنّه يرجع مرّة بعد مرّة"[7]. وفي "تاج العروس "رجع بنفسه يرجع رجوعا ومرجعا. ومنه قوله تعالى: {ثمّ إلى ربّكم مرجعكم}. ورجع الشيء عن الشيء ورجع إليه رجعا ومرجعا [ومنه] قوله عز وجل: {قال ربّ أرجعون}. [و] الرّجوع: العود إلى ما كان منه البدء، أو تقدير البدء مكانا كان أو فعلا أو قولا، وبذاته كان رجوعه أو بجزء من أجزائه، أو بفعل من أفعاله، فالرّجوع: العود، والرّجع: الإعادة. قال الرّاغب: فمن الرّجوع قوله تعالى: {لئن رجعنا إلى المدينة}، {فلمّا رجعوا إلى أبيهم}. ومن الرّجع قوله تعالى: {فإن رجعك الله إلى طائفة}، وقوله تعالى: {ثمّ إليه مرجعكم} يصحّ أن يكون من الرّجوع، ويصحّ أن يكون من الرّجع. وقرئ {واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله} بفتح التاء وضمّها، وقوله:{لعلّهم يرجعون} أي عن الذّنب، وقوله تعالى: {وحرام على قرية أهلكناها أنّهم لا يرجعون} أي: حرمنا عليهم أن يتوبوا ويرجعوا عن الذّنب تنبيها على أنّه لا توبة بعد الموت، كما قيل: {ارجعوا وراءكم فالتمسوا نورا} وقوله تعالى {بم يرجع المرسلون} فمن الرّجوع أو من رجْع الجواب وقوله تعالى: {ثم تولّ عنهم فانظر ماذا يرجعون} فمن رجْع الجواب لا غَيْرُ، وكذا قوله: {فناظرة بم يرجع المرسلون} (...) ويقال: له على امرأته رِجعة ورَجعة، (بالكسر والفتح)، وهو عود المطلِّق إلى مطلَّقته. والرّاجع: المرأة يموت زوجها وترجع إلى أهلها. ومن المجاز قوله تعالى:{والسّماء ذات الرَّجع} أي ذات المطر بعد المطر، سمي به لأنّه يرجع مرّة بعد مرّة، وقيل: لأنّه يتكرّر كلّ سنة ويرجع، والرّجع: نبات الرّبيع، كالرّجيع، ومن المجاز: استرجع منه الشيء، إذا أخذ منه ما دفعه إليه، ويقال: استرجع الهبة، وارتجعها، إذا ارتدّها"[8]. فهذه المعاني جميعا تتضمّن معنى الرّجوع والعودة والإعادة؛ لذلك فمصطلح الاسترجاعات يكون بإمكانه حمل معنى المصطلح في الأصل الأجنبيّ وهو استرجاع حدث ماضيّ في اللّحظة الحاضرة للمحكيّ.

أمّا بالنّسبة لمصطلح استباق الأحداث الذي اعتمده "صحراوي"، فلا يبتعد كثيرا عن صيغة الجمع التي تميّز المصطلح في الأصل وهي الاستباقات، إلاّ من حيث مجيئه مركّبا، وقد وجد ما يسند ذلك ويبرّر استعماله في المعجم العربيّ، حيث اندرج تحت مادة سبق: "السَّبْقُ: القُدْمَةُ في الجري وفي كل شيء؛ تقول: له في كل أمر سُبْقَةٌ وسابقة وسبقٌ؛ والجمع الأسباق والسّوابق. والسّبق: مصدرُ سبق. وقد سبَقَهُ يَسْبُقُهُ ويَسْبِقُهُ سبقا: تقدّمه. وفي الحديث: أنا سابق العرب، يعني إلى الإسلام، وصهيب سابق الروم، وبلال سابق الحبشة، وسلمان سابق الفرس، وسابقتُهُ فسبَقْتُهُ"[09]. وفي تاج العروس: "(سبَقَهُ يَسْبُقُهُ ويَسْبِقُهُ) من حدّي نصر وضرب، والكسر أعلى، وقرئ قوله تعالى: {لا يسبُقونه بالقول} بالضّم، أي: لا يقولون بغير علم حتى يعلّمَهم: (تقدّمهُ في الجري، وفي كلّ شيء. وقوله تعالى: {فالسّابقات سبقا}: هم (الملائكة تسبِق) الشياطين بالوحي إلى الأنبياء عليهم السّلام، وفي التهذيب: تَسْبِقُ (الجنَّ باستماع الوحي)، ومن المجاز: (له سابقة في هذا الأمر، أي سبق النّاس إليه) كما في الصّحاح. وكذلك: له سَبَقٌ في هذا الأمر، أي: قُدْمَةٌ، كما اللّسان (..) (وسبَّقتِ الشّاة تسبيقا): إذا (ألقت ولدها لغير تمام). {واستبقا الباب}: (تسابقا) إليه، وابتدراه، يجتهد كلّ واحد منهما أن يسبق صاحبه، وفيه الاستباق من الإثنين. والسُّبَّقُ من النّخل : المبكّرة بالحمل"[10]. وفي التّهذيب "جاء الاستباق في كتاب الله في ثلاثة مواضع بمعاني مختلفة منها قوله عزّ وجلّ: {إنا ذهبنا نستبِق وتركنا يوسف}. قال المفسّرون: المعنى ذهبنا ننتضل في الرّمي. وقال {واستبقا الباب} معناه تبادرا إلى الباب، تبادر كلّ واحد منهما إلى الباب، فإن سبقها يوسف فتح الباب وخرج وإن سبقته زُلَيْخا أغلقته لئلا يخرج ولتراوده عن نفسه. والثالث قوله:{ولو نشاء لطمسنا على أعينهم فاستبقوا الصّراط فأنّى يبصرون} معنى استباقهم الصّراط مجاوزتهم إياه حتى يضلوا ولا يهتدوا، والاستباق في هذا الموضع من واحد، وهو في الإثنين الأوّلين من اثنين"[11]. وعلى أساس من ذلك يكون مصطلح الاستباقات مقابلا مناسبا لـ: Prolepses وبمقدوره تأديّة الوظيفة التي يؤدّيها المصطلح في الأصل على غرار مصطلح الاسترجاعات.

ليس أقلّ حالا من ذلك ما وضعه "محمد نجيب العمامي" من مقابلات لمصطلح Ellipse، الذي يقترح ترجمته بالثّغرة[12]، أو بالإضمار، أوبالحذف[13]، وبذلك تكون الحصيلة هي ثلاث ترجمات مقابل مصطلح واحد، والأمر نفسه يتكرّر مع مصطلح Sommaire الذي يجعل في مقابله ثلاث ترجمات أيضا هيّ: المجمل والتّلخيص والموجز[14]، ومصطلح Analepse الذي يقابله باللّواحق والارتداد والاسترجاع[15]. فإنّ الدّارس لا يمتلك هنا إلاّ أن يتساءل عن حال متلقي هذه المواضعة الاصطلاحيّة، الذي أقلّ ما يقال عنه أنّه يبقى ضائعا وتائها أمام

تعدّد ترجمات المصطلح الواحد، حتّى ولو كان المترجم واحدا، ثم إنّه لو يُتصوّر أنّ كلّ ناقد يقبل على ترجمة مصطلح نقديّ يجعل في مقابله أكثر من مصطلح، فكيف سيكون الوضع، وإلى ماذا سيؤول؟.

لا يبتعد "عبد العالي بوطيب" في "مستويات دراسة النّص الرّوائيّ" عن هذا المظهر في التّعامل مع المصطلح؛ إذ يختص L'ordre بترجمتين هما: التّرتيب والنّظام على الرغم من الاختلاف الجليّ بينهما، ولو أنّه اكتفى بالتّرجمة الأولى لكان أخفّ تأثيرا من أن يستعمل L'ordre في مقابل مصطلحين مختلفين ليس فقط في دلالتهما المرجعيّة، بل في دلالتهما المعجميّة أيضا. والحقيقة التي لا خلاف حولها أنّ مثل هذا التّعامل في وضع المصطلحات وإطلاق المسمّيات، يعدّ أمرا من شأنه أن يقود لا محالة إلى استسهال هذه العمليّة نفسها، وتحويلها إلى ضروب من الفوضى والاختلاف والتشتّت الفكريّ، ممّا يؤثر سلبا على العمليّة النّقديّة ككلّ، وبهذا يمكن مؤاخذة "بوطيب" على مواضعته هذه، كما يؤاخذ أيضا على استعماله لترجمات: المفارقات، والتّحريفات الزّمنية، وأيضا التّشويهات الزّمنية في مقابل Les Anachronies رغم تباينها واختلافها أيضا، ولو تسنّى له اعتماد المقابل الأوّل لكان على الأقلّ أقرب إلى الاستعمال الذي وضع له المصطلح في أصله، وهو التّعبير عن الفروقات الزّمنيّة الحاصلة بين التّرتيب الزّمني للأحداث في القصّة وبين ترتيبها في الخطاب من خلال الاختلالات أو الخروقات الطارئة على الزّمن الواقعي في مستوى الخطاب، بوساطة مفارقتي الاسترجاعات والاستباقات، بينما مصطلحا التّشويهات والتّحريفات الزّمنيّة قد يدلاّن على الانحراف في مسار الزّمن، لكنّهما لا يؤدّيان معنى حصول الفرق أو المفارقة بين الزّمنين، وغير بعيد عن المواضعة السّابقة يقترح "عبد العالي بوطيب" بديلين في مقابل مصطلح Sommaire وهما: المحكيّ المقتضب أو المحكيّ المختصر، وهو تشكيل اصطلاحيّ أقلّ ما يقال عنه أنّه حياد عن الصّيغة الإفراديّة التي عليها المصطلح في الأصل.

إن هذا المظهر السّلبيّ في التّعامل مع المصطلح، وفي إطلاق التّرجمات الكثيرة والمتعدّدة وبشكل جزافيّ على المصطلح الزّمنيّ الواحد، يعدّ أكثر انتشارا وبروزا في السّاحة النّقديّة المغاربيّة من غيره من المظاهر الأخرى في التّعامل مع المصطلح، كما أنّه يشكّل أيضا مظهرا بارزا في اختراق القواعد السّائدة المعمول بها في أثناء الإقبال على نحت المصطلحات ووضعها، ولتفادي ذلك والتّخفيف من وطأته أو حدّته يقتضي الأمر ضرورة التقيّد بوضع المقابلات العربيّة الواحدة للمصطلح النّقديّ الواحد؛ أي "تمثيل كل مفهوم بمصطلح مستقل وعدم تمثيل المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد"[16]. وهذا المظهر من التّعامل الاصطلاحيّ أدرجه "عبد العالي بوطيب" نفسه ضمن دائرة الاختلال الذي يكون على مستوى الدّال الاصطلاحي[17]؛ لأنّه "يغدو مظهرا سلبيا يدل على التسيب وعدم التقيد بأي ضابط محدد [و] علاوة على أنه يخلق ارتباكا لدى المشتغلين، لأنهم يصبحون غير قادرين على التواصل فيما بينهم رغم أن الموضوع الذي يشتغلون به واحد يؤثر بشكل أكثر سلبية على القارئ الذي يجد نفسه بصدد كل دراسة أمام ترسانة من المصطلحات المتضاربة والمختلطة التي تتكرر أحيانا، لكنها في كل مرة تظهر له بوجه"[18] مختلف تماما ومغاير،لم يألفها به في السّابق.

من مظاهر التّعامل مع مصطلحات الزّمن عند جينات -تحديدا- في السّرديّات المغاربيّة، ظاهرة انفراد بعض النقّاد بترجمة بعض المصطلحات، انطلاقا من اجتهادات فرديّة خاصّة، نابعة من مصادر الإمداد المعرفيّ والعلميّ التي يصدر عنها هؤلاء النّقاد ويستقون منها مفاهيمهم وأفكارهم. ومن هذا المنظور يكون من الإنصاف التّوكيد على " أن التوصل إلى ضبط المفاهيم وتحقيق شروط إنتاجها يتطلب اهتماما يتجاوز الأفراد إلى المؤسسات والهيئات التي تعمل على الترجمة المنظمة، بحيث لا يعود نقل المصطلح النقدي مثلا رهينا بمجهودات فردية متفرقة فحسب، كما أن الترجمة يجب أن تخضع لخطة نابعة من تصور للواقع النقدي وشروطه واحتياجاته، التي يؤدي توفيرها إلى التطور الأدبي والنقدي والثقافي بصفة عامة"[19]. وقد بدت بعض معالم هذا المنحى وأشكاله في التّعامل مع المصطلح من خلال المواضعات التي اقترحها بعض النّقاد التونسيّين، بشكل أخص. فقد انفرد "أحمد السّماوي" في كتابه "فن السّرد في قصص طه حسين" بترجمة مصطلح Anachronie بالمغالطة التّاريخية[20]. وهيّ ترجمة شاذّة ورديئة جدّا، تبتعد كلّ البعد عن المفهوم الذي قصد إليه "جينات"، والأغرب من ذلك أنّ "السّماوي" لم يكلّف نفسه عناء تبرير ترجمته، وتوضيح المنطلقات والأسس التي دفعته إلى وضعها واعتمادها، كما أنّه لم يكترث للمغالطة المفهوميّة التي قد تنجرّ عن مغالطته التّاريخية هذه وتنجم عنها، لا سيّما وأنّه انفرد بها لوحده في حدود اطلاعنا، هذا فضلا عن التباسها وغموضها.

لا يبتعد مواطناه "سمير المرزوقي"، و"جميل شاكر" عن هذا التوجّه في صكّ المصطلحات واجتراحها؛ إذ ينفردان هما أيضا باصطناع جهاز مصطلحيّ خاصّ بهما، وليس أدلّ على ذلك من ترجمتهما Anachronies temporelles بالمتنافرات الزّمنيّة. وهي ترجمة شاذة أيضا لم نجد أحدا من النّقاد العرب قد اعتمدها كونها لا تفي بالغرض ولا تدلّ دلالة واضحة ومباشرة على المفارقات الزّمنيّة المعروفة (الاسترجاعات والاستباقات)، في حين أنّ التّنافر قد يؤدّي معنى التفرّق، والتباعد، والتشتّت، والجزع أو الفزع، دون أن يحيل

بدقّة إلى المعنى المقصود، وهو حصول المفارقة بين ترتيب زمن الأحداث في القصّة وبين ترتيبها في الخطاب. فقد جاء في لسان العرب "النّفر: التفرّق. يقال: لقيته قبل كلّ صيح ونفر، أي أوّلا، والصّيح: الصّياح. [و] نفرت الدّابة تَنفِر وتنْفُر نِفارا ونُفورا ودابة نافر ونَفور، وكلّ جازع من شيء نفور (...) ونَفر القوم يَنفِرون نَفرا ونَفيرا. يقال: أُنْفرنا، أي تفرّقت إبلنا، وأُنْفِر بنا، أي جعلنا مُنْفرين ذوي إبل نافرة. والإنفار عن الشيء والتّنفير عنه والاستنفار كلّه بمعنىً. والاستنفار أيضا النّفور، ويقال: استنفرتُ الوحشَ وأَنْفرتها ونفَّرتها بمعنى فنفرت تَنْفِر واستنفَرت تَستنفِر بمعنى واحد. وفي التنزيل العزيز: {كأنهم حمر مستنفِرة فرت من قسورة}؛ وقرئت مستنفَرة بكسر الفاء، بمعنى نافرةٍ، ومن قرأ مستنفرَة بفتح الفاء، فمعناها مُنفَّرة، أي مذعورة. وفي الحديث: بشّروا ولا تنفّروا، أي لا تلقَوهم بما يحملهم على النفور. يقال: نَفرَ يَنفِر نفورا ونِفارا إذا فرّ وذهب؛ ومنه الحديث: إنّ منكم منفّرين، أي من يلقى النّاس بالغلظة والشدّة فينفرون من الإسلام والدّين. والمنافرة: المفاخرة والمحاكمة. والمنافرة: المحاكمة في الحسب. قال أبوعبيد: المنافرة أن يفتخر الرّجلان كلّ واحد منهما على صاحبه، ثم يحكّما بينهما رجلا كفعل علقمة بن علاثة وعامر بن طفيل حين تنافرا إلى هرمِ بنِ قُطْبَةَ الفَزاري. والمنفور: المغلوب. والنّافر: الغالب. وقد نافرَه فنَفَرَهُ يَنْفُرُهُ، بالضم لا غيرُ، أي غلبه، وقيل: نفره يَنفِرُه ويَنفُرُه نفرا إذا غلبه. [و] قال الأصمعي: نفر فوهُ أي ورِم. قال أبو عبيدٍ: وأراه مأخوذا من نَفارِ الشيء من الشيء إنما هو تجافيه عنه وتباعده منه"[21]. وبهذا يظهر أنّ مصطلح المتنافرات يحمل معنى التفرّق والتّنافر، وليس بإمكانه أن يعوّض مصطلح المفارقات الذي في مقدوره أن يستوعب معنى حدوث المفارقة بين زمن القصّة والخطاب بواسطة مفارقتي الاسترجاعات والاستباقات.

لعلّ ظاهرة التفرّد في وضع المصطلحات النّقديّة وإنتاجها أصبحت ميزة خاصة بالنّقاد التّونسيّين لوحدهم؛ إذ جنح "عبد الوهاب الرّقيق" هو الآخر إلى الانفراد في نحته لمصطلحات من قبيل: التّفارق الزّمنيّ في مقابل Les Anachronies والإجمال في مقابل Sommaire والفسحة في مقابل Porteé. فإذا كان اعتماده مصطلح التّفارق الزّمنيّ لا يبعده عن المفهوم الذي تؤدّيه المفارقات الزّمنيّة، وكان تفضيله لمصطلح الإجمال على صيغتي الموجز والتّلخيص بحجة عدم تأديتهما للمعنى بدقّة، ولكونهما قد يدلاّن على الحذف؛ ولأنّ مصطلح الإجمال يعود في الأصل إلى مادّة (جمل) في المعجم العربيّ[22]. فإنّ تخصيصه مصطلح Porteé بالفسحة يعدّ اشتقاقا لغويّا فاسدا لعدم تأديّته للمعنى المراد الذي تؤدّيه التّرجمة المتداولة (المدى)، ولأنّ مصطلح الفسحة لا يحمل أيّة إشارة أو دلالة تجعله يحيل إلى المسافة الزّمنيّة التي تفصل المفارقة الزّمنيّة عن لحظة توقّف القصّة[23]، في حين كان بإمكانه أن يجعل الفسحة مقابلا لـ: Amplitude التي عادة ما تترجم بالسّعة، وبمجرّد الرّجوع إلى لسان العرب يتأكّد ذلك؛ إذ جاء تحت مادة (فسح): "والفسحة: السَّعة؛ فَسُحَ المكان فساحة وتفسّح وانفسح، وهو فسيح وفُسُحٌ. وفي حديث عليّ: اللّهم افسح له منفسحا في عَدْلِكَ، أي أوسع له سَعَةً في دار عدلك يوم القيامة؛ ويروى: في عدنك، بالنّون، يعني جنّة عدن. وفسح له في المجلس يفسح فسحا وفسوحا وتفسّح: وسّع له. وفي التّنزيل: {وإذا قيل لكم تفسّحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم}"[24]. وهذه المعاني تقترب كثيرا ممّا قصده جينات من وراء Amplitude التي تتحدّد من خلال المدّة أو السّعة التي تستغرقها المفارقة الزّمنيّة ذاتها.

ينطلق "الصّادق قسومة" هو الآخر من اجتهاد فرديّ في صياغة مصطلحاته المتعلّقة بدراسة الزّمن السّرديّ وترجمتها، إلاّ أنّ الميزة الفارقة التي طبعت بعض تشكيلاته المصطلحيّة، هيّ طول المقابلات العربيّة التي اختارها للمصطلح الأجنبيّ، وتكوّنه من أكثر من كلمة واحدة، ومن ذلك مقابلته Sommaire بالسّرد المجمل وPause بالقطع المؤقّت أو الإيقاف وEllipse بالإسقاط الكلي وVittesse بسرعة السّرد وRythme بنسق السّرد وParalipse بالإسقاط الجزئي وPorteé بالنّقطة الزّمنيّة السّابقة وAmplitude بالامتداد المعيّن. فهذه الطّريقة في التّشكيل المصطلحيّ لا تحافظ دوما وفي غالبيّة الحالات على المدلول الأصليّ للمصطلح ووظائفه وأدواره التي يؤدّيها عند إقحامه في العمليّة النّقديّة. فمثلا تعبيره عن Porteé بالنّقطة الزّمنيّة السّابقة قد يؤدّي معنى الاستباقات، ونعته Amplitude بالامتداد المعيّن قد يجعله يدلّ على مدّة محدّدة من الزّمن دون أن يعبّر بدقّة عن المعنى الذي وضعه "جينات" لها. وأمّا نعته لـ: Ellipse بالإسقاط الكليّ فينزّله نوعا من أنواع الحذف لا أن يعبر عن الحذف بمعناه العام، وكذلك نعته لـ: Paralipse بالإسقاط الجزئيّ، فيفقده دلالته الأساسيّة التي اكتسبها في استعماله الأصليّ؛ إذ يتحوّل دوره من مجرّد حذف جانبي لا يستهدف المقاطع الزّمنيّة المحضة المكوّنة للقصّة إلى حذف صريح يمس أحد الأجزاء المكوّنة لأحداثها، وليس أدلّ على ذلك من التّعريف الذي أعطاه له "قسومة": "ويشمل هذا النوع من السرد [يقصد الإسقاط الكلي] حالة فرعية هي المسماة بالإسقاط الجزئي Paralipse ويتمثل في الاقتصار من مرحلة زمنية ما على نوع معين من الأحداث يسرد دون سواه، وهذا ليس إجمالا وإنما هو انتقاء يحصر رصد مغامرة معينة في وجه من وجوهها ثم يقصه في الخطاب دون سواه"[25]. وبهذا يمكن للمرء أن يتساءل: كيف يكون الحذف جزئيّا، مادام أنّه يستهدف أحداثا زمنيّةً ومغامراتٍ

معينةً من القصّة؟. أضف إلى ذلك أنّ الحذف الذي عناه "جينات" وسماه Paralipse لا يختص بمقاطع زمنيّة أو أحداث من القصّة، بل يقتصر على معلومات ثانويّة يحجبها السّارد عن القارئ عمدا وقصدا.

من مصطلحات دراسة الزّمن المختلّة ضمن مقترحات الباحث ما اشتقه من مقابلات لمصطلح Récit détaillé[26] الذي يترجم عادة بالسّرد المفصّل مترجما عن Narration détaillé؛ حيث يطلق عليه تسميّات: السّرد المسهَب، التّحليل، والقصّ المفصّل. علاوة على التباس ترجمته Récit بـ: سرد. وليس أغرب من ترجمتي التّحليل التي تقابل في الأصل مصطلح Analyse وترجمة السّرد المسهب التي لا تؤدّي المعنى المقصود بدقّة، فهي وإن كانت تحمل معنى الإسهاب أو الإطناب في سرد الأحداث أوالتّعبير عنها؛ فإنّها لا تحيل بشكل دقيق إلى طول النّص أو الخطاب وسعة حجمه في مقابل زمن القصّة القصير: زخ > زق (زمن الخطاب أكبر من زمن القصّة)[27]. فإذا كان "جينات" قد عرّج على هذا النّوع من السّرد، مشيرا إلى صيغته الرّياضيّة، وإلى كونه ضربا من المشهد البطيء، وليس حركة سرديّة من حركات المدّة الأربع؛ فإنّ "الصّادق قسومة" يدرج هذا النوع من السّرد بوصفه حركة سرديّة خامسة من حركات المدّة، وهو استعمال يتجانف عن الاستعمال الأصليّ للمفهوم الذي ارتآه له "جينات"؛ لأنّه شكل سرديّ نادر الحدوث[28] وقلّما يتحقّق في خطاب المحكيّ الرّوائي.

ينطلق "سعيد يقطين" في ترجمته لمصطلحات الزّمن السّرديّ ووضعها من اجتهاد خاصّ -كذلك- أخذ منحيين اثنين: الأوّل سعى من خلاله النّاقد إلى تخيّر التّرجمات والمقابلات العربيّة التي تبدو له ملائمة ومناسبة للمصطلح الأجنبيّ، دون أن يعلّل اختياره لهذا المصطلح أو ذاك، ودون أن يلفت أيضا انتباه القارئ المتابع لمصطلحاته إلى بعض التّرجمات المتداولة والشّائعة التي خصّت بها المصطلحات التي أقبل على ترجمتها، بل إنّه في كثير من الأحيان لا يلتزم بتحديد مفاهيم هذه المصطلحات المترجمة ودلالاتها[29]. فلئن جاءت ترجمته لبعض هذه المصطلحات وفق ما هو متداول وشائع في الوسط النّقديّ السّرديّ العربيّ من قبيل ترجمته لمصطلحات: Ordre بالتّرتيب وDurée بالمدّة أو الدّيمومة وPseudotemps بالزّمن الزّائف وFréquence بالتّواتر[30] وProlepses بالاستباق وSommaire بالتلخيص وPause بالوقف وEllipse بالحذف وScène بالمشهد وAnachronies Narratives بالمفارقات السّردية، وEnchainement بالتّسلسل، وEnchassement بالتّضمين وL'alternance بالتناوب[31]. فإنّ ترجمته لبعضها الآخر حفّه الكثير من الخلط والغموض والالتباس مثل ترجمته لمصطلح Analepses الذي يضع له مقابلين هما: الإرجاع والاسترجاع[32]، وإن كان يتحيّز للمقابل الأوّل، فيمكن إيثار المقابل الثّاني لشيوعه وانتشاره، ومراعاة لتوحيد المصطلح السّرديّ، ولتجنّب الوقوع في الخلط والتّشويش على القارئ. ويندرج أيضا في هذا الاتّجاه تناوله لأنواع التّواتر التي يقتصر في ترجمتها على الصّفات دون ترجمته لمصطلح Récit[33]. فهو يترجم مصطلح Récit singulatif بالانفراديّ وRécit répétitif بالتّكراريّ و Récit itératif بالتّكراريّ المتشابه.

فإذا كانت التّرجمة التي خصّ بها النّوع الثّاني مقبولة؛ فإنّ التّرجمة التي تخيّرها للنّوع الأوّل (الانفرادي) لا تعبّر عن المعنى المراد من مصطلح Singulatif؛ ذلك لأنّ من معاني الانفراد في العربيّة الانعزال والوحدة على حد تعبير "محمد الخبو"[34]. لذلك يمكن ترجمة المصطلح بالمحكيّ المفرد بدل الانفراديّ[35]، وترجمة Récit itératif بالمحكيّ المؤلّف بدل مصطلح التّكراريّ المتشابه، لأنّ القارئ يجد نفسه أمام ترجمتين لمصطلح واحد، فبأيهما يأخذ؟. وأمّا نزوعه إلى ترجمة مصطلح Hétérodiégétique ببرّاني الحكي وHomodiégétique بجوّاني الحكي إشارة إلى قسمي الاسترجاعات الدّاخليّة، وإن كان يبدو اشتقاقا غريبا وغير مستساغ خاصّة اختياره للفظتي برّاني وجوّاني اللّتين لم يقدّم مبرّرات بشأنها، في الوقت الذي يوجد من عدّهما من الاستعمالات أو التّراكيب التي استعارها "يقطين" من اللّغة العاميّة[36]، وهو الخبير والعارف بالعربيّة وبقضايا المصطلح وطرائق ترجمته، إلاّ أنّه وبمجرد الرّجوع إلى معجم تهذيب اللّغة للأزهري ينكشف الغموض ويزول الالتباس؛ إذ تبيّن أنّ اللّفظتين تستعملان للدّلالة على الخارجيّ والدّاخليّ، وممّا أورده الأزهريّ للدّلالة على ذلك "ما روي عن سلمان أنّه قال: لكل امرئ جوّانيا وبرّانيّا، فمن أصلح جوّانيّه أصلح الله برّانيّه، ومن أفسد جوّانيّه أفسد الله برّانيّه. وأضاف الأزهريّ، قال: شمر، قال بعضهم: عنى بجوّانيّه سرّه، وببرّانيّه علانيّه. وقال أيضا: وجوّ كلّ شيء بطنه وداخله، وهو الجَوّة"[37]. بمعنى أنّ الجوّاني إشارة إلى الشّيء الدّاخليّ والبرّاني ما يدلّ على الشّيء الخارجيّ، وبذلك تستقيم ترجمة يقطين للمصطلحين السّابقين لوجود مسوّغ لاستعمالها ومستند في المعجم اللّغويّ العربيّ.

في السّياق نفسه، التبست ترجمته لمصطلح Portée بالسّعة ومصطلح Amplitude بالمدى[38]. ولئن عثر على ترجمة صحيحة لمصطلح Ampleur بالاتساع[39] إلاّ أنّ المفاجأة الحاصلة كانت مع عودة الباحث إلى الخلط الوارد في ترجمته للمصطلحين السّابقين حينما عاد إلى مصطلح Amplitude إشارة منه إلى مدى الاسترجاع الدّاخلي الذي سجّله في الوحدة الثّالثة من دراسته لرواية الزّيني بركات[40].

وأمّا المنحى الثّاني الذي شهدته مصطلحات الزّمن عند "يقطين" إقباله على وضع المصطلحات دون أن يرفق هذه المصطلحات بمقابلاتها الأجنبيّة، كما فعل مع المصطلحات السّابقة، ومن هذه المصطلحات: زمن القصّة Temps de l'histoire وزمن الخطاب Temps du discours وزمن السّرد Temps de la narration وزمن النّص Temps du texte وزمن الكتابة Temps de l'écriture وزمن القراءة Temps de la lecture وزمن الكاتب Temps de l'écrivain وزمن القارئ Temps du lecteure والزّمن التّاريخيّ Le temps historique. وهنا يكون من الضّروريّ إرداف المصطلح المترجم بالمصطلح المترجم عنه، حتّى يتسنّى للقارئ الوقوف على المصطلح الأصليّ والتّرجمات التي تقابله عربيّا.

ينطبق ذلك أيضا على وضعه لمصطلحات الحكي الأوّل الذي يقابل Récit premier أو Récit primaire عند "جينات". ولئن وضع له الباحث مقابلا آخر هو الحدث الأوّل في القصّة[41]، إلاّ أنّه يكون تفضيل مصطلح المحكيّ الأوّل عليه لعدم دقّة مصطلح حكي والتباسه. وكذلك مصطلح التبدّلات الزّمنية[42] الذي وإن كان يستعمله إلى جانب مصطلح المفارقات الزّمنيّة Les anachronies، إلاّ أنّه كان من الدّقة المحافظة على التّرجمة الثّانية لشيوعها وتداولها، وتأديّتها للمعنى المطلوب، وهو حصول المفارقة مع زمن القصّة، وقريب من هذا المعنى ما تجلّيه معاجم اللّغة، ومنها: "فارق الشيءَ مفارقة وفراقا: باينه، وتفارق القوم فارط بعضهم بعضا. وفارق فلان امرأته مفارقة وفراقا: باينها"[43]. فالمعنى الحاصل هنا هو حصول المفارقة والتباين وعدم التّوافق. هذا ناهيك عن انحراف مصطلح التبدّلات عن الأصل الذي وضعه "جينات"، واستيعابه لدلالات أخرى منها التغيّر والاختلاف.

في المنحى نفسه دائما يُقدم يقطين على نحت العديد من المصطلحات، منطلقا من رؤيته الخاصّة واجتهاده الفردي. فهو كثيرا ما يتصرّف دون قيود في وضع المصطلحات وفي اجتراحها، كما أنّه لم يبق أسير مصطلحات "جينات" و"تودوروف"، بل راح يطاوع النّصوص الرّوائيّة العربيّة، التي يبدو أنّها أسعفته في اصطناع جهازه الاصطلاحي المتعلّق بالزّمن السّرديّ.

لذلك يمثّل بوضعه لمصطلحات من قبيل الإرجاع التّلخيصيّ، والإرجاع الاستباقيّ، والاستباق الإرجاعيّ، والمشهد التّلخيصيّ، والتّلخيص التّكراريّ، والمشاهد التّلخيصية التّكراريّة، والتّكرارات المفارقيّة، والفواصل الزّمنيّة، واللّعب الزّمنيّ...إلخ[44]. فقد يجد القارئ صعوبات جمّة في استيعاب هذه المصطلحات وإدراكها خاصّة في المستوى التّطبيقيّ بفعل طبيعتها التّركيبيّة التي توحي بتداخل تقنيّات الزّمن التي تحيل إليها وتجانسها، وهو ما تمّ الوقوف عليه من خلال تطبيقات "يقطين" لهذه التّقنيّات، التي قد يحصل أن يجمع فيها بين أكثر من عنصر أو تقنيّة، ويضرب لذلك مثالا بتناوله للوحدة الرّابعة من تقسيمه للزّيني بركات وبالتّحديد في المقطع الخامس عشر الذي يدمج فيه كثيرا من التّقنيّات مع بعضها بعضا، فمثلا وهو يتحدّث عن التّواتر المؤلّف Récit itératif الذي سمّاه التّكراريّ المتشابه في هذا المقطع يتناول ضمنه الاستباقات والاسترجاعات والاستباقات التّكراريّة والمشاهد التّلخيصيّة[45]، فيكون بذلك جمع بين هذه التّقنيّات جميعا في مقطع واحد، في حين أن "جينات" تناول كل عنصر وكلّ تقنيّة من تقنيّات دراسة الزّمن السّرديّ على حدة[46]. وهو المسلك التّحليليّ الذي أراده جينات لتقنيّاته على الرّغم من العلاقات الوثيقة التي تجمعها وتربط بينها.

إذا كانت هذه التّشكيلة المصطلحيّة التي اصطنعها "يقطين" تنم عن مقدرته الكبيرة على تشكيل المصطلحات ونحتها بما يتلاءم وخصوصيّات النّص الرّوائيّ العربيّ؛ فإنّ مثل هذه الطّريقة في التّعامل مع مصطلحات الزّمن السّرديّ، سواء بتحويرها عن وجهتها الأصليّة وتحريفها، أو بالجمع والمزاوجة بينها عند توظيفها، قد تؤدّي إلى إرباك القارئ وتشتيت ذهنه، وتنأى به في الأخير عن ضبط المفاهيم التي تحيل إليها هذه المصطلحات بشكل دقيق.

في فلك هذا التّواضع الاصطلاحيّ -دائما- يتولّى "حميد لحمداني" ترجمة مصطلحL'ordre temporel بالنّظام الزّمنيّ الذي عادة ما يترجم بالتّرتيب الزّمنيّ. ولعلّ الإشكال في المعادل الذي اقترحه "لحمداني" يكمن في التّركيب الأوّل من المصطلح ككلّ؛ إذ الأولى أن لا يترجم L'ordre بالنّظام لالتباسه، ولكونه يستعمل في مقابل Système. كما أنّه يشذّ في ترجمته لمصطلح La durée بالاستغراق الزّمنيّ عن التّرجمة العربيّة الذّائعة التي خصّت بها وهي المدّة، وذلك لعدم ملاءمة المدلول الفلسفيّ لمصطلح ديمومة -في نظره- للمعنى المقصود[47]. كما أنّ الملاحظ لهذه التّرجمة يتبيّن له الصّيغة المركّبة التي جاءت بها، في حين أنّه كان على الباحث أن يحافظ على صيغة الإفراد التي ورد بها المصطلح في الأصل.

أمّا بالنّسبة لاستعماله لمصطلح الاستراحة[48] في مقابل Pause؛ فإنّه يبدو استعمالا قاصرا عن تأديّة معنى التوقّف الذي يؤدّيه مصطلح الوقفة، كما أنّه يشير إلى لجوء السّارد إلى التقاط بعض الأنفاس من أجل الاستراحة، والحقيقة أنّه -في هذه الحالة- ينصرف مباشرة إلى الوصف، كما أنّ هذه العمليّة تحصل في مستوى الخطاب وليس في مستوى القصّة. هذا فضلا عن تعدّد معاني الاستراحة

في المعجم العربي؛ إذ هي بمعنى الرّاحة والرّاح والفرج والفرح والسّرور والرّحمة...إلخ. ففي تهذيب اللّغة "وقال الأصمعي الرَّوْحُ الاستراحة من غم القلب. وقال الزجاج في قول الله جل وعز:{فرَوْحٌ ورَيحانٌ} قال معناه: فاستراحة وبردٌ وهذا تفسير الرّوْح دون الرّيحان (...) وقال الليث: الرّاحة وِجْدانُك روْحاً بعد مشقّة، تقول أرحني إراحة فأستريحَ. وقال غيره: أراحهُ إراحةً وراحةً، فالإراحة المصدر، والرّاحة الاسم، وقال النبيّ صلى الله عليه وسلم لبلال مؤذّنه: أرحنا بها أي أذّن للصّلاة فنستريحَ بأدائها من اشتغال قلوبنا بها وقال الليث [أيضا]: الترويحة في شهر رمضان، سميت ترويحة لاستراحة القوم بعد كلّ أربع ركعات: قال: والرّاح جمع راحة الكف"[49]. وفي مختار الصّحاح "الرّوح بالفتح من الاستراحة وكذا الرّاحة. وأراحه الله فاستراح. والارتياح النشاط. واستراح من الرّاحة. والمستراح المخرج..."[50]. وفي تاج العروس "والرّوح بالفتح: الرّاحة والسّرور والفرح. واستعاره علي رضي الله عنه لليقين، فقال: "فباشروا روح اليقين". قال ابن سيدة: وعندي أنه أراد الفرح والسّرور اللّذين يحدثان من اليقين. [و] قال الزّجاج: وقد يكون الرّوح بمعنى الرّحمة. قال الله تعالى {[و] لا تيأسوا من روح الله}، أي من رحمة الله، سمّاها رَوْحًا لأنّ الرّوح والرّاحة بها (...) وأراح فلان: مات، كأنّه استراح. وتقول: أراح فأراح أي مات فاستريح منه (...) وأراح الرجل: استراح ورجعت إليه نفْسُه بعد الإعياء. واستروح الرّجل: وجد الرّاحة. والرّواح والرّاحة: من الاستراحة. وقد أراحني، وروّح عني، فاسترحتُ. وأروَح السَّبُع الرّيح وأراحها كاستراح واستروح: وجدها. واستروح الفحل واستراح: وجد ريح الأنثى. وأروح الصّيدُ واستروح واستراح، وأنشأ: تشمم"[51]. إنّ المتأمّل في هذه المعاني بإمكانه أن يدرك بوضوح مدى ابتعاد مصطلح الاستراحة عن النّهوض بالمراد، والإحاطة بمعنى الإيقاف الزّمنيّ للأحداث السّرديّة الذي يبدو أنّ مصطلح الوقفة هو الأنسب إلى حمل هذا المعنى وأداء هذه الوظيفة في خطاب المحكيّ.

لا يقلّ حالا عن هذا الاستعمال مقابلة "لحمداني" L'ellipse بالقطع الذي يعدّ ترجمة غير مستساغة أيضا، كونها لا تؤدّي المعنى المقصود بدقّة، كما أنّها تؤدّي معنى الانقطاع عن الشّيء والقطيعة والتّرك والسّكوت والهجران الكليّ له، ولعلّه ما حمل "لحمدانيّ" وغيره ممّن استعمل هذه الترجمة على الاعتقاد بأنّ معنى القطع ينسجم مع دلالة مصطلح Ellipse في الأصل وهي الانقطاع التّام للزّمن. لكنّ حقيقة المفهوم هي أنّ الزّمن لا ينقطع انقطاعا تاما، وإنّما يتم تعليق السّرد ليمنح الدّور للوصف الذيّ لا يمكن أن يوقف سيرورة الزّمن كليّة[52]. وممّا يدلّ دلالة واضحة على قصور مصطلح القطع وعجزه عن استيعاب كل أنواع الحذف -بما في ذلك الصّريح والضّمنيّ والافتراضيّ- خلافا لمصطلحيّ الحذف والإضمار اللّذين استعيرا من حقليّ النّحو والبلاغة، ما ورد في المعاجم العربيّة من معان متعدّدة تحت مادّة قطع، منها أنّ "القطع: إبانة بعض أجزاء الجِرْمِ من بعض فصلا. قطعه يقطعُه قطعا وقطيعة وقطوعا. والقطع: مصدر قطعتُ الحبل قطعاً فانقطع. والقطع والقطيعة: الهِجران، ضدّ الوصل، والفعل كالفعل والمصدر كالمصدر، وهو على المِثْلِ"[53]. ومنها أنّ "القطع قد يكون مدركا بالبصر، كقطع اللّحم ونحوه، وقد يكون مدركا بالبصيرة، كقطع السّبيل، وذلك على وجهين: أحدهما يراد به السّير والسّلوك، والثّاني يراد به الغصب من المارّة والسّالكين، كقوله تعالى: {إنّكم لتأتون الرّجال وتقطعون السّبيل} وإنّما سمي ذلك قطع الطّريق، لأنّه يؤدّي إلى انقطاع النّاس عن الطّريق. ومن المجاز: قطع لسانَه قطعاً: أسكته بإحسانه إليه، ومنه الحديث {اقطعوا عني لسانه} قاله للسائل. أي: أرضُوه حتّى يسكت. ومن المجاز [أيضا]: قطع رحمه يقطعها قطعا، بالفتح وقطيعةً، كسفينةٍ، وفي حديث صلة الرّحم: {هذا مقام العائذ بكَ من القطيعة} فعيلة من القطع، وهو الصدّ والهِجران، ويريدُ به تركَ البرّ والإحسان إلى الأقارب والأهل، وهي ضدّ صلة الرّحم، وفي حديث آخر:{الرّحم شُجنة من اللّه معلّقة بالعرش، تقول: اللّهم صل من وصلني، واقطع من قطعني}. ومن المجاز [كذلك]: قطع فلان بالحبل، إذا اختنق به، وفي بعض النسخ: وقطع فلان الحبل اختنق، وهو نص العين بعينه، قال: ومنه قوله تعالى: {فليمدد بسبب إلى السّماء ثمّ ليقطع} أي ليختنق، لأنّ المختنق يمدّ السبب إلى السّقف، ثم يقطع نفسه من الأرض حتى يختنق..."[54]. بهذا يظهر تعدّد المعاني المعجميّة لمصطلح القطع واختلاف استعمالاتها وتباينها مع دلالة مصطلح Ellipse، وهو الأمر الذي يجعل القطع ترجمة قاصرة عن حمل معنى هذا المصطلح وتأدية الوظيفة الموضوعة له عند جينات.

لم يرق التّواضع الاصطلاحيّ الذي استند إليه "عبد الحميد بورايو" في دراسته للزّمن في روايتي: "الجازية والدّراويش" لعبد الحميد بن هدوقة، و"نوار اللّوز" لواسيني الأعرج ضمن كتابه "منطق السّرد" إلى المستوى المطلوب، فهو ينطلق من وعي خاص به واجتهاد فرديّ، لا يراعي الحمولة الدّلاليّة للمصطلح، ولا المحافظة على الصّيغة الأصليّة التي جاء بها أيضا، وليس أدلّ على ذلك من أنّ "بورايو" لا يردف اصطلاحاته بمقابلاتها الأجنبيّة؛ ممّا أوقعه في صرف كثير من هذه الاستعمالات المصطلحيّة عن وجوهاتها المحدّدة في مرجعيّاتها ومظانّها الأصليّة، وبذلك يبقى عدم إرداف المصطلح العربيّ بالمقابل الأجنبيّ مؤشرا أوّليّا على ضعف التّرجمة واختلالها. "ولولا أن كثيرين ممن يقدمون المفاهيم الأجنبية في لفظ عربي يقرنون المصطلح العربي بنظيره الأوربي لغمض فهم المصطلح العربي على الكثيرين، ولكان

هذا المصطلح عامل تفريق لا تجميع، وما كان هناك حد أدنى من الاتصال"[55] بين ناقد عربيّ وناقد عربيّ آخر، بل بالأحرى بين ناقد سرديّ وناقد سرديّ آخر، حتى داخل البلد العربيّ الواحد.

يستعمل "بورايو" الانتظام مقابل L'ordre[56]. وهي ترجمة مماثلة تقريبا لترجمة النّظام السّابقة، ويذهب إلى أبعد من ذلك، حينما يعبّر عن Analepse بالزّمن الماضيّ وعن Fréquence بالتردّد والتّرديد[57]. وأمّا مصطلح Prolepse فيتحدّد عنده من خلال الزّمن المستقبل، ولذلك فهو يستعمله مقابلا لزمن التوقّعات أوالتنبّؤات، ويستعمله في موضع آخر مقابلا للمستقبل المتوقّع، وتبعا لهذا التّحديد، فهو يقسّمه إلى مستقبل داخليّ ومستقبل خارجيّ إشارة منه إلى Prolepse intèrne وProlepse extèrne[58]. إنّ إطلاق تسمية الزّمن الماضي على Analepse والزّمن المستقبل على Prolepse استعمال عام، ليس بإمكانه أن يعبّر بدقّة عن وظيفة كلّ منهما في خطاب المحكي، وفي إحداثهما للمفارقة بين زمن ترتيب الأحداث في القصّة وبين زمن ترتيبها في الخطاب.

لا يختلف عنه مواطناه "عمر عيلان" و"السّعيد بوطاجين" في انطلاقهما أيضا من اجتهاد فرديّ كذلك في إيجاد المقابلات العربيّة المناسبة لمصطلحات الزّمن عند جينات، الأوّل في كتابه "في مناهج تحليل الخطاب السّرديّ" و"الإيديولوجيا وبنية الخطاب في روايات عبد الحميد بن هدوقة، دراسة سوسيو بنائيّة"، والثّاني في كتابه "السّرد ووهم المرجع، مقاربات في النّصّ السّرديّ الجزائريّ الحديث". فالملاحظ على "عيلان" أنّ كثيرا من مقترحاته البديلة قد غلبت عليها العشوائيّة والتّعسّف والخلط والالتباس الذي أتاها من جهة عدم التزام الباحث بطرح المصطلح الأجنبيّ أوّلا، ثم التّفكير في وضع مقابله العربيّ ثانيّا. فالظاهر أنّه يطلق المصطلحات، ثم يهم يبحث لها عن معادلات أجنبيّة. وقد تمّ تحسّس ذلك من خلال مقابلته الاسترجاعات الدّاخلية بـ: Hétérodiégétiques التي تترجم عادة بالمحكي البرّاني، وكان في إمكانه أن يضعها في مقابل Les analepses intèrnes، والغريب في ذلك أنّ الباحث يضع الاسترجاعات المكمّلة أو التّكميليّة في مقابل ترجمتها الأصليّة الصّحيحة Analepses complétives. فكيف يغيب عنه وضع المقابل الأجنبيّ المناسب للاسترجاعات الدّاخلية؟. ومثل ذلك وقع فيه الباحث عندما قابل Anachronie بحالات اللاتواقت وهي ترجمة أخذها عن مترجمي "خطاب الحكاية"، التي تقابل عند جينات Anisochronie وليس Anachronie، فضلا عن انتمائها إلى تقنيّة المدّة. يضاف إلى ذلك التباس بعض التّرجمات التي استعملها في كتابه "الإيديولوجيا وبنية الخطاب" مثل: ترجمته Pause بالوقفة الوصفيّة وScène بالوصف المشهديّ وRécit itératif بالسّرد والتّشابه.

أمّا "السّعيد بوطاجين" فيبقى عدم استحضاره هو الآخر للمصطلح الأجنبيّ إلى جانب مقابله العربيّ مظهرا دالا على الالتباس والغموض؛ لأنّ كثيرا من ترجماته لمصطلحات الزّمن يجد القارئ صعوبة كبيرة في تحديد هويتها الأصليّة، وفي ضبط مقابلاتها الفرنسيّة، وذلك بالنّظر إلى تعدّد التّرجمات العربيّة الموضوعة في مقابل المصطلح الأجنبيّ الواحد، وبالنّظر أيضا للتّداخل القائم بينها؛ إذ كثيرا ما تستعمل ترجمة واحدة في مقابل مصطلحين أو أكثر، ومن هذه المصطلحات التي استعملها "بوطاجين" دون أن يردفها بمقابلاتها الأجنبيّة، وكان أمرها ملتبسا على الدّارس أو القارئ، مصطلحات السّرد المكرّر والسّرد المؤلّف والتّنافرات السّرديّة، حيث يغيب عن ذهن القارئ المصطلح الأجنبيّ الذي وضعت في مقابله هذه التّرجمات، خاصّة إذا كان يُعلم أنّ مصطلح السّرد المؤلّف الذي ترجمه بعضهم عن Récit itératif قد استعمل أيضا مترجما عن Récit répétitif. أمّا التّنافرات السّرديّة، وإن بدت مترجمة عن مصطلح Anachronies، إلاّ أنّها ملتبسة بمصطلح Discordances.

لعلّ هذا المظهر، وهذه الطّريقة في التّعامل مع المصطلح التي انتهجها "عيلان" وغيره من النّقاد المغاربيّين ممّن سلكوا هذا السبيل في نحت المصطلحات ووضعها، يمكن أن نصنّفها في دائرة ما أسماه "عبد العالي بوطيب" أيضا بالخلل المصطلحيّ الحاصل على مستوى المدلول[59]، وذلك بالنّظر إلى تعدّد المدلولات الواحدة للدّلائل والمصطلحات الغربيّة الواحدة واختلافها وتباينها. وأمام هذا الوضع "فلا يجوز أن يدل المصطلح الواحد على مدركين ولا أن يكون للمدرك الواحد مصطلحان أو أكثر"[60]. إنّ هذه الوضعيّة المصطلحيّة المأزومة - حسب بوطيب- ستفضي حتما إلى فقدان "المصطلح حمولته الدلالية الموضوعية المرتبطة بمرجعية معرفية محددة واحدة، ليستبدلها بأخريات متعددة بتعدد واضعيها واختلاف مستوياتهم، مما ينعكس سلبا على كفاية المصطلح ودوره الفاعل في توحيد المعارف وتيسير تداولها وانتشارها"[61] وتسهيل سبل انتقالها واستيعابها لدى القارئ العربيّ. وفي هذا السّياق يعتقد "عبد العالي بوطيب" -دائما- اعتقادا جازما "أن كل التشوّهات التي تلحق الوجه الثاني للمصطلح الخاص بالمدلول لها علاقة مباشرة وطيدة بالكيفية الاختزالية التي يتم بها فهم واستيعاب هذه المفاهيم النقدية في مظانها المعرفية الغربية الأصلية، علما بأن دلالة المصطلح -أي مصطلح- محدودة ترتهن بسياق معرفي مضبوط لا تتعداه تماما...لذلك فإن كل تعامل معها خارج هذا الإطار الضيق من شأنه أن ينعكس سلبا على فهم مدلولاتها

الحقيقية ويفقدها بالتالي مصداقيتها الإجرائية"[62] والتّحليليّة، ويحول دون تحقيق التّواصل المعرفيّ والنّقديّ النّاتج عن عدم توحيد مفاهيم هذه المصطلحات واختلافها بين الدّارسين.

إنّ هذا الوضع المضطرب والمتأزّم للمصطلح يشي بتعثر هؤلاء النّقاد وعجزهم عن تشكيل جهاز اصطلاحيّ واحد موحّد وبمفاهيم موحّدة أيضا، في دراسة الزّمن السّرديّ. ولعلّ من بين الأسباب التي أدّت إلى هذا الاضطراب والفوضى الاصطلاحيّة، غياب التّنسيق والتّواصل المثمر بين الباحثين والدّارسين في المؤسّسات العلميّة والجامعيّة، والفرق البحثيّة المتخصّصة، وسيطرة المجهودات الفرديّة والذّاتية، ومجاوزة بها الحدود اللاّزمة إلى مرحلة قد تصل درجة الأنانيّة والعناد وعدم الإنصات للغير والتنكّر لمجهوداته وتجاهلها بقصد أو بغير قصد، أوالاستفادة من مصطلحاته والسّير قدما في تهذيبها وتطويرها، ممّا سيقود حتما إلى الوقوع في فخّ الارتجاليّة والعشوائيّة في وضع المصطلحات وترجمتها، ويضاعف من حجم الكارثة وهول الصّدمة بسبب المعضلة المصطلحيّة والأزمة الخانقة، ويزيد كذلك في خطورة التّعتيم والتّضليل المعرفيّ الذي يخيّم على المفاهيم ومدلولاتها.

إنّ هذا الواقع الاصطلاحيّ المرعب والمشهد المؤلم والحزين هو ما أقبل "عبد العالي بوطيب" على وصف بعض جوانبه وتشريح بعض أسبابه، قائلا بأنّ "السبب العام في كل هذه الاختلالات المصطلحية السابقة، على اختلاف أشكالها وتنوع درجاتها، يعود أساسا لغياب مؤسسة علمية مسؤولة قادرة على تنسيق مختلف الجهود المبذولة في هذا المجال، وفرض احترامها...[كما] يكمن في الطريقة الانفرادية المتجاوزة التي يمارس بها البحث العلمي عندنا، في غياب عمل مؤسساتي جماعي ممنهج ومدروس، كما هو متبع في المجتمعات المتقدمة مما يضفي على اجتهاداتنا المصطلحية النقدية الروائية طابع التعدد والاختلاف إلى درجة يشعر معها القارئ، وهو يتابع هذا الكم الهائل من الدراسات المنشورة، أن كل باحث أصبح يشكل مدرسة نقدية قائمة بذاتها، معزولة كليا عما يجري حولها في المدارس الأخرى، رغم اعتمادهم جميعا على خلفية معرفية غربية واحدة. الأمر الذي أصبح معه التواصل مع هذه النظريات الغربية في لغاتها الأصلية أيسر كثيرا في بعض الأحيان، من الاطلاع عليها مترجمة للعربية، نظرا للاضطراب الهائل الحاصل في تجرمة مصطلحاتها النقدية، مما يحول حتما دون النقل السليم لهذه المعارف، ويجهض بالتالي كل محاولات تأصيلها في التربة العربية"[63]. لقد وقف "عبد العالي بوطيب" على تشخيص مواطن الدّاء التي كانت سببا مباشرا في اختلال المصطلح النّقديّ وارتباكه وتعدّد مفاهيمه ومدلولاته في البيئة العربيّة، وهو الأمر الذي جعله ينتهي إلى أنّ تحقيق التّواصل وتوحيد الفهم بشأن المصطلح يتطلّب وعيا عميقا وفهما دقيقا بظروف إنتاجه وأسيقة تكوينه وإنشائه في بيئته الأصليّة.

في منحى اصطلاحيّ آخر مغاير تماما لما تمّت معاينته والوقوف عليه من خلال المظاهر السّابقة، فضّل بعض النّقاد المغاربيّين التوجّه نحو التّراث في صيّاغة بعض البدائل، وذلك في محاولة لتجنب استعمال التّرجمات الشّائعة، ورغبة في النّزوع نحو التّأصيل المصطلحيّ، بالبحث عن مقابلات وبدائل أكثر ملاءمة خاصّة في حقليّ البلاغة والنّحو العربيّين.

إلى ذلك جنح "محمد سويرتي" باصطلاحه على Analepse تسميّة البعديّة وعلى Prolepse القبليّة، مبرّرا مقترحيه باشتقاق صياغتهما من ظرفي الزّمان والمكان (قبل وبعد) تحقيقا للدّلالة النّحويّة، وأمّا دلالتهما البلاغيّة فتتحقّق -في نظره- حينما يشيران إلى مقطعين سرديّين يدلاّن على زمنين متباينين، هما زمن الما قبل، وزمن الما بعد، بإضافة ياء النّسبة لكلّ من الظّرفين[64]. غير أنّ الباحث لا يحافظ دائما على صيغة المفرد التي اعتمدها في ترجمتهما، منصرفا إلى استعمال صيغة الجمع حينما أشار إلى البعديّات الدّاخليّة Analepses intèrnes والبعديّات الخارجيّة Analepses externes قبل أن يعدل عن هذا التّصريف عائدا إلى الاستعمال الأوّل مرّة أخرى بإطلاق مصطلح القبليّة الدّاخليّة علىProlepse intèrne والقبليّة الخارجيّة على Prolepse externe. فهذا التذبذب أو المراوحة بين استعمالين أو صيغتين مصطلحيّتين، قد يؤدّي إلى إرباك القارئ وتردّده أمام اختلاف هاتين الصّيغتين.

ويتكئ الباحث في ترجمته لمصطلح Paralipse[65] على قاعدة تراثيّة بلاغيّة أيضا؛ إذ يرى أنّ التّرجمة الأنسب له من حيث الدّلالة والوظيفة، هي الاكتفاء التي اشتقها من التّعريف الذي وضعه "السّجلماسي" لهذا المصطلح البلاغيّ في كتابه "المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع"[66]. ولاعتبارات نحويّة وبلاغيّة كذلك يترجم "سويرتي" Syllepse Temporelle بالمناسبة الزّمنيّة[67]. فالباحث يسعى إلى اصطناع أرضيّة اصطلاحيّة بلاغيّة عربيّة يستهدف من ورائها المحافظة على جنس المصطلح الأجنبيّ وأصله وطريقة اشتقاقه المستمدّة من الحقل البلاغيّ الغربيّ، من خلال محاولته محاكاة صنيع "جينات" في نحته لمصطلحاته التي استقاها من حقل البلاغة الغربيّة. غير أنّ ما ذهب إليه النّاقد قد لا يلقى إجماعا بين الباحثين والدّارسين في جميع أحواله وأشكاله؛ لأنّ بعض الاعتقاد السّائد ينفي أن يكون هناك أوجه للتّشابه والانسجام بين البلاغة الغربيّة والبلاغة العربيّة، وكذلك بين طرائق إنتاج المعرفة النّقديّة والمصطلحيّة

وكيفيّاتها عند الغرب وبين طرائق إنتاجها وكيفيّاتها عند العرب كذلك، وأنّ عمليّة التّبيئة التي يخضع لها المصطلح الغربيّ، لا يمكن أن تسلم جرّها في جميع حالات التّعانق والتّضايف المقامة مع المنجز النّقديّ الغربيّ؛ لأنّ هذه المصطلحات الغربيّة ترتبط ارتباطا وثيقا بأسيقة ثقافيّة وحضاريّة مختلفة، وبمرجعيّات فلسفيّة وعلميّة مغايرة، قد تعجز البيئة الجديدة عن الإحاطة بها والإلمام بمختلف جوانبها.

سار في هذا المنحى البلاغيّ السّابق أيضا، كلّ من "محمد الخبو" و"أحمد السّماوي" في ترجمتهما للمصطلح السّابق، حيث ترجمه "الخبو" بالحجب السّردي paralipse[68] وترجمه "السّماوي" بالتستّر paralipse[69]. كما ترجمه "سعيد يقطين" بالحذف المؤجّل paralipse [70]، ومترجمو "خطاب الحكاية" بالنّقصان paralipse[71]. وفي إطار هذا المنحى الاصطلاحي -دائما- نجد "الخبو" -فضلا عن مراعاته لمحاضن تشكل المصطلحات في الدّراسات البنيويّة والشّكليّة- يتقصّى النّظر أيضا في أحوال بعض هذه المصطلحات، مستعينا بالدّرس اللّغويّ والبلاغيّ العربيّ القديم في تحديد مفاهيمها ومدلولاتها، وهو ما نهض به لدى تعامله مثلا مع مصطلحي خطاب وحكاية.

غير أنّه -في هذا النّطاق- كثيرا ما انتاب الالتباس استعماله لبعض التّرجمات والمفاهيم. فإذا كان مثلا استعماله لمصطلح خطاب مترجما عن مصطلح Discours ليس محل خلاف؛ فإنّ استعماله لهذا المصطلح متعلّقا بالزّمن قد التبس عنده باستعمالات أخرى، فهو مرّة يستعمل زمن الخطاب ومرة الزّمن الرّاوي ومرة أخرى زمن النّصّ[72]. كما أنّ استعماله لمصطلح حكاية ترجمة عن Histoire لفّه كثير من الغموض والالتباس من نواحي عديدة حتّى وإن سعى الباحث إلى تبرير اختياره بما جاء في بعض كتب النّحاة والمعجميّين العرب من تعريفات لهذا المصطلح[73]. ولعلّ أوّل هذه الالتباسات يأتي من جهة التباين الحاصل بين النّقاد العرب والمغاربيّين بشكل خاصّ بشأن ترجمة هذا المصطلح، وهو الأمر الذي نتج عنه تباين واضح بين دلالة مصطلح حكاية على المضمون الحكائيّ وبين دلالته على فعل الحكاية في حدّ ذاته[74]. هذا فضلا عن أنّ مصطلح Histoire قد تمّ تداوله متعلّقا بترجمة شائعة في السّرديات المغاربيّة هي مصطلح قصّة.

أضف إلى ذلك ترجمته لمصطلح Récit بالقصّة أوالقَصَصُ، وهي ترجمة غير ملائمة من جهة عدم شيوعها في الدّراسات السّرديّة المعاصرة، ومن جهة ارتباط مصطلح Récit بترجمات شاع تداولها واستعمالها هي من قبيل المحكيّ والحكاية، تعدّ أقرب من حيث دلالتها إلى الأصل الذي وضعه "جينات"، وهو الدّلالة على الخطاب المنطوق أو المكتوب[75]. وهذا ما يتنافى مع الدّلالة المعجميّة للقصَّةِ والقَصُّ والقَصَصُ التي تكون أقرب إلى تأديّة معنى تتابع الأحداث وتواليها وعلى مضامينها. فقد جاء في معجم مقاييس اللّغة "لابن فارس" تحت مادّة (قص): "القاف والصاد أصل صحيح يدل على تتبع الشيء. من ذلك قولهم: اقتصصتُ الأثر إذا تتبّعته. ومن الباب القصّة والقصص كل ذلك يتتبّع فيذكر"[76]. وفي تاج العروس "للزبيدي" "خرج فلان قَصَصاً في أثر فلان وقصًّا، وذلك إذا اقتصّ أثرهُ، وفي قوله تعالى:{وقالت لأخته قصّيه} أي تتبَّعي أثرَه. وقيل القصُّ: تتبّع الأثرِ شيئا بعد شيءٍ، وقصَّ عليه الخبرَ قصًّا وقصصًا أعلمه به وأخبره، ومنه: قصّ الرّؤيا. يقال: قصصت الرّؤيا أقصّها قصّاً. وقوله تعالى: {فارتدَّا على آثارهما قصصًا}، أي رجعا من الطّريق الذي سلكاه يقصّان الأثرَ، أي يتتبّعانه، وقوله تعالى:{نحن نقص عليك أحسن القصص} أي نبين لك أحسن البيان. (...) والقِصَّةُ، بالكسر: الأمرُ والحديثُ، والخبرُ، كالقصصِ بالفتح. واقتصّ الحديث رواه على وجهه، كأنه تتبّع أثرَه فأورده على قصِّهِ (...) والقصصُ، بالفتح الخبر المقصوص، وضع موضع المصدر. والقصّ البيان"[77]. ومن جهة ثالثة لارتباطه أيضا بمصطلح الخطاب؛ إذ كثيرا ما يستعمل "جينات" مصطلح المحكيّ Récit ويقصد به الخطاب Discours[78]، وهو الأمر الذي ينأى عن ترجمة Récit بقصّة. وممّا زاد الأمر تعقيدا والتباسا استعماله مصطلح الخطاب القصصيّ مركبا نعتيّا مترجما عن Discours Narratif الذي يترجم عادة بالخطاب السّرديّ.

أما ترجمته L'ellipse بالإضمار فهي ترجمة استقاها النّاقد من حقل البلاغة، مؤثرا إياها على التّرجمة البلاغية الأخرى الشّائعة لهذا المصطلح وهي الحذف، فهو يحاول أن ينزع دائما إلى تأصيل المصطلحات من التّراث النّحويّ والبلاغيّ العربيّ، وفضلا عن كون هذه الترجمة (الإضمار) مستعملة، إلاّ أنّ مصطلح الحذف يعد أكثر شيوعا وتداولا منها، ولكون دلالة المصطلح الأجنبيّ في أصله الغربيّ أقرب إلى الانسجام مع المعنى النّحويّ والبلاغيّ الذي وضع للحذف، وهو الاستغناء عن ذكر بعض الأشياء وحذفها في أثناء التّعبير أو الكلام، وهو المعنى الذي عبّر عنه "عبد القاهر الجرجاني" في "دلائل الإعجاز"؛ إذ يعرّف الحذف قائلا: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنك ترى به ترك الذّكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ"[79]. ويعرفه "الزّركشي" بأنّه: "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"[80]. وخصّص له "ابن جني" في خصائصه باباً سمّاه " بابٌ في شجاعة العربيّة " يقول في مستهلّه: "اعلم أنّ معظم ذلك إنّما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير،

والحمل على المعنى، والتحريف"[81]. بذلك يُستهجن مصطلح الإضمار لعدم استقرار دلالته من جهة أولى، ولتعارضها مع معنى الحذف عند النّحاة والبلاغيين من جهة ثانيّة. فأمّا من النّاحيّة الأولى؛ فلأنّ من معانيه الإخفاء وعدم التّصريح بالشّيء وإسقاطه مع بقاء آثاره المعنويّة، كما يعني في علم العروض إسكان الحرف الثّاني من التّفعيلة مثل إسكان تاء مُتَفَاعِلُنْ فتصبح مُتْفاعِلُنْ ثم تنقل إلى مُسْتَفْعِلُنْ ويسمى إضمار[82]. وأمّا من ناحية تعارضه مع الحذف فإنّ بعض النّحويّين والبلاغيّين يفرّقون بينه وبين الحذف على الرّغم من أنّ الغالبية يستعملونهما بمعنى واحد[83]. ومن هؤلاء "الزّركشي" الذي يرى أنّ شرط الإضمار بقاء أثر الشّيء المقدّر في اللّفظ على خلاف الحذف الذي يُشعر بالطّرح أو الاستغناء عن الشّيء كلّية[84]. وممّا جاء في باب التّفريق بينهما أيضا، ما أورده "أبو علي الفارسيّ" في حذف حرف الجر وإضماره؛ إذ قال: "وقد يحذف حرفُ الجر، فيصل الفعلُ إلى الاسم المحلوف به وذلك نحو: اللهَ لأفعلنَّ، وربما أُضمِر حرفُ الجر، فقيل: اللهِ لأفعلنَّ"[85]. وكذلك ما حدّه "ابن مضاء" بينهما بقوله:"والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف، ويقولون-أعني حذاقهم-: إنّ الفاعل يضمر ولا يحذف. فإن كانوا يعنون بالضمير ما لابد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا ينتصب بفعل محذوف لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء- فهم يقولون في قولنا : الذي ضربت زيد، إنّ المفعول محذوف تقديره: ضربته"[86]. وممّا رآه "مهدي المخزومي" مدارا للتّفريق بينهما هو تقدّم الذّكر وعدمه؛ فإذا استغني عن اللّفظ أو الفعل بعدما ثبت ذكره سابقا يصدق الحديث عن الحذف، وأمّا إذا أسقط اللّفظ أو الفعل ولم يتقدّم ذكره، ودلّت عليه القرائن والمناسبات والملابسات يحقّ القول عن الإضمار[87]. وبهذا يكون استعمال مصطلح الحذف أولى من الإضمار؛ لأنّ المعنى الذي دلّ عليه الحذف في النّحو والبلاغة يجعله الأقدر على حمل المعنى الذي يقتضيه مصطلح Ellipse في أصله، وهو حذف أحداث -من زمن الخطاب- قد حقّ لها الذّكر في زمن القصّة. ثمّ إنّ الإضمار حتىّ وإن كان مستعملا، إلاّ أنّ استعماله يكاد ينفرد به النّقاد التّونسيّون لوحدهم.

وضمن هذا التوجه يمكن إدراج ما اختاره "عبد اللطيف محفوظ" لمصطلح La fréquence الذي يترجمه بالدّبدبة[88] التي تحتاج إلى كثير من الشّرح والتّوضيح والتّبرير، فهي ترجمة نشاز يلفّها الغموض والالتباس من كلّ جانب، علاوة عن عدم استساغتها وقصورها عن تأديّة المعنى المقصود، بل وحتّى دلالتها المعجميّة لا تفي بالغرض، وتنأى عن تأديّة معنى التّكرار الذي يحصل للحدث السّرديّ في خطاب المحكيّ، والذي قصده "جينات" تحديدا ليس تكرار الحدث وحسب، وإنّما الطّريقة التي يعاد إنتاجه بها مرّة أخرى[89]. وبهذا فمعنى التّكرار الذي يكون الباحث قد قصده -من وراء هذه الكلمة التي من معانيها تتابع المشي وتقاربه وتماثله- ومن معانيها أيضا تكرار الصّوت ومشابهته ومحاكاته-[90] لا يمكنه الإحاطة بمدلول المصطلح La fréquence وبمرجعيّته الأصليّة. وليت "عبد اللّطيف محفوظ"-أمام هذه الوضعيّة الاصطلاحية النّشاز- كلّف نفسه قليلا عناء تبرير اختياره هذا، أو أنّه التزم حدود ما هو شائع ومتداول من ترجمات، فجنّب القارئ بالتّالي هذا المصير المجهول الذي آلت إليه دلالة المصطلح La fréquence. وغير بعيد عن مصطلح التواتر Fréquence أدى تعدد الترجمات الموضوعة في مقابل أشكال أو أنواع المحكي المتواتر إلى حصول بعض الغموض والالتباس على الرغم من أصالة الكثير منها. ومن ذلك الالتباس الحاصل لدى ترجمة Récit répétitif لا سيما من جهة الصفة répétitif التي وضع النقاد المغاربة في مقابلها اشتقاقات متنوّعة يؤدّي معظمها معنى التّكرار، فضلا عن كونها مواضعات أصيلة، ولا سيّما الصّفات التّكريريّ والتّكراريّ والمكرّر. فقد جاء في المعجم "وكرَّره تكريرا وتكرارا [و] كرّر الشّيء أي كرّره فعلا كان أو قولا [ومنه] المكرّر"[91].غير أنّه يستثنى من ذلك صفتي الإكراريّ لعدم أصالتها، والإعاديّ لالتباسها وعدم دقّتها؛ ذلك لأنّ الإعادة لا تطلق إلاّ على ما وقع مرّة واحدة، أمّا التّكرار فيطلق على ما وقع مرّة وعلى ما وقع مرّات. وهو ما عبّر عنه "أبو هلال العسكريّ" حينما فرّق بين الإعادة والتّكرار، مبيّنا "أنّ التكرار يقع على إعادة الشيء مرّة، وعلى إعادته مرّات، و[أنّ] الإعادة للمرة الواحدة. [وبذلك فهو يرى] أن قول القائل: أعاد فلان كذا لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة، وإذا قال: كرر كذا كان كلامه مُبْهَمًا لم يُدْرَ أعاده مرتين أو مرات، وأيضا فإنه يقال: أعاده مرات، ولا يقال كرره مرات إلا أن يقول ذلك عاميّ لا يعرف الكلام، ولهذا قالت الفقهاء: الأمر لا يقتضي التكرار، والنهي يقتضي التكرار، ولم يقولوا الإعادة، واستدلوا على ذلك بأن النهي: الكف عن المنهي ولا ضيقَ في الكف عنه ولا حرج؛ فاقتضى الدوام والتكرار، ولو اقتضى الأمر التكرار للَحق المأمور به الضيق والتشاغل به عن أموره، فاقتضى فعله مرة"[92]. فمن هذا المنطلق وقع الاختيار على صفتي التّكراريّ بوصفها مقابلا أصيلا ملائما لـ: Répétitif، وبوصفها أيضا صفة يصحّ إطلاقها على هذا النّوع من المحكيّ الذي يحدث مرّة واحدة ويتكرّر مرّات عديدة في

الخطاب، وعليه يصبح المصطلح المفضّل في مقابل Récit répétitif هو المحكيّ التّكراريّ، أو الحكاية المكرّرة التي وضعها "رشيد بن مالك" لأصالتهما وتأديتهما للمعنى المراد.

يبقى أخيرا مصطلح Récit itératif الذي وضع لتأديّة معنى الحدث الذي يقع مرّات عديدة في القصّة ويحكى مرّة واحدة في الخطاب، غير أنّ أغلب التّرجمات الذي وضعت في مقابله لم تقو على النّهوض بهذا المفهوم، وابتعدت كثيرا عن الدّقة والوضوح، فضلا عن اختلافها وتباينها الذي وصل إلى حدّ التّناقض والالتباس، ولعل ممّا كان سببا مباشرا وراء ذلك هو الفهم السّيء لدلالة هذا المصطلح الذي أشكل كثيرا والتبس مفهومه على كثير من النّقاد المغاربيّين. ومن أوجه ذلك الاختلاف والالتباس الاصطلاح الذي أطلقه "محمد القاضي" على Récit itératif في كتابه "الخبر في الأدب العربيّ" وهو مصطلح القصّ التّكرّريّ الذي التبست دلالته بمصطلح Récit répétitif؛ لأنّ معنى لفظة التكرّريّ التي استعملها في مقابل Itératif لا تختلف عن معنى لفظة الإعاديّ التي استعملها في مقابل Répétitif، وهذا بغض النّظر عن التباس ترجمته لمصطلح Récit بالقصّ. لكنّ الطّريف الذي حصل أنّ "القاضي" قد تراجع عن استعمال هذا المصطلح في كتابه الآخر"تحليل النّص السّردي" مستعيضا عن لفظة التكرّري بلفظة المؤلّف (القصّ المؤلّف)، التي اعتمدها الخبو وبوطاجين في ترجمتهما لمصطلح Récit itératif بالسّرد المؤلّف، وأحمد السّماويّ بالتّواتر المؤلّف و"الصّادق قسومة" و"علي عبيد" في ترجمتهما للمصطلح السّابق بالقصّ المؤلّف أيضا، وكذلك أصحاب معجم السّرديّات في ترجمتهم للمصطلح بالقصّ التّأليفيّ؛ لذلك ارتأت الدّراسة أنّ لفظة التّأليف هي الأنسب من غيرها لحمل معنى Itératif.

في نطاق الالتباس الحاصل والتّداخل بين مصطلحي Récit itératif وRécit répétitif اندرجت كثير من التّرجمات التي وضعت في الأصل مقابلات لـ Récit itératif، ومنها: السّرد المكرّر لفاطمة الحاجيّ والمحكيّ الإعاديّ لرشيد بن حدو والمحكيّ ذو التّكرار المتشابه للطّاهر رواينيّة والسّرد التّكراريّ لعمر عيلان والمحكيّ التّكراريّ المتماثل لعبد العالي بوطيب والتّواتر التّكراريّ المتشابه لسعيد يقطين ومحمد الزموري. فهي ترجمات ملتبسة بمصطلح Récit répétitif لتضمّنها معنى التّكرار الذي تدلّ عليه الصّفة Répétitif.

أمام هذا الوضع الاصطلاحيّ الذي لا يبعث على الاطمئنان أو الارتياح، ومجانبة لمعنى التّكرار الذي يلازم الاصطلاحات السّابقة، يمكن ترجمة Récit itératif بالمحكيّ المؤلّف، والمتمسّك في هذا مقترح النّقاد التّونسيين في استعمالهم مصطلح التّأليف بدل مصطلح التّكرار، وهو ما عبّر عنه النّاقد "محمد الخبو"، بعد استعراضه لبعض التّرجمات الموضوعة في مقابل Récit itératif، قائلا: "ونحن إذ نعرض هذه التّرجمات، نتخيّر استعمال مصطلح التّأليف على التكرار، لأنّ التأليف في هذا المجال يخصّ الحدث يقع مرات مختلفة في [القصة]، ويقع الحديث عنه مرّة واحدة بالتجريد في الخطاب وهو على خلاف السرد المكرّر الذي يكرّر في الخطاب ما وقع مرّة واحدة في [القصّة]"[93]. وبهذا، فإذا كان النّقاد التّونسيون -ومنهم "الخبو"- قد شكّلوا الاستثناء بتفضيلهم مصطلح التّأليف على التّكرار للأسباب التي وضّحها قول "الخبوّ" السّابق، وكادت الدّراسة -مع هذا المقترح المصطلحيّ- تنتهي إلى تسجيل انفراد التّونسيّين مرّة أخرى بتوليد المصطلحات واشتقاقها؛ فإنّه قد عُثر بعد عمليّة التّنقيب في بعض الدّراسات السّرديّة المغاربيّة على ترجمة متميّزة تقترب كثيرا من هذا الفهم السّابق، هي للباحث الجزائريّ "رشيد بن مالك" حينما أقدم -في قاموسه السّيميائيّ- على ترجمة Récit itératif بالحكاية المؤلّفة، وهو ما يؤكّده حديثه عن هذا النّوع من التّواتر؛ إذ يقول: "يسمى هذا الشّكل الحكاية المؤلفة وقد تكون عبارات وروده في النص مثل "كل يوم"، أو "كل أسبوع" أو "نمت باكرا كل أيام الأسبوع" وفي هذا الصنف من النصوص يحتوي مقطع نصي واحد تواجدات عديدة لنفس الحدث"[94]. من هذا المنطلق بدا جليّا مدى تفطّن الباحث لإشكاليّة التباس Itératif بمعنى Répétitif، وتجلّى كذلك مدى وعيه بمفهوم المصطلح.

ليس بهم -مع هذه الحال- كثيرا مناقشة هذه الاصطلاحات من حيث اختلافُها، أو من حيث ملاءمتها أوعدم ملاءمتها، فقد تفي بعض هذه الاستعمالات بالغرض وتعبر عن المعنى المقصود، مثل مصطلح الحجب السّرديّ الذي اصطنعه "الخبو" ومصطلح الحذف الذائع والمتداول على نطاق أوسع. ولكن التساؤلات التي أصبحت مطروحة بإلحاح أمام الباحثين والدّارسين هي: هل بإمكان البلاغة العربيّة أن تستجيب استجابة كلّية وشاملة للمعرفة النّقديّة والمصطلحيّة الغربيّة الجديدة؟. وهل بإمكانها تلبيّة الحاجة والخصاص المعرفيّ والفكريّ في إيجاد المقابلات والبدائل العربيّة المناسبة؟. وهل بإمكانها في الأخير أن تتأسّس مرجعيّة مناسبة في طريق التّأصيل المصطلحيّ؟.

لمحاولة الإجابة أمكن القول بأنّ هذا المنحى التّأصيليّ البلاغيّ، الذي حاول "محمد سويرتي" انتهاجه في وضع بعض مصطلحات دراسة الزّمن السّرديّ، ورغّب النّقاد للسّير فيه والتزامه، لا يمكن أن ينطبق على كلّ حالات التّعامل مع المعرفة الغربيّة الوافدة،

وبالأحرى مع حالات التّعامل مع المصطلح النّقديّ وترجمته، كما أنّه يعدّ مسلكا محفوفا بكثير من المخاطر والمزالق التي قد تفضي إلى زعزعة استقرار دلالات هذه المصطلحات ومفاهيمها وفقدانها لهويّتها الأصليّة -حين ربطها بالبيئة العربيّة- وإقحامها بحقول معرفيّة ونقديّة جديدة ومغايرة- خصوصا إذا كان "تراثنا النقدي لا يقدم لنا الأرضية المنهجية والاصطلاحية الماهدة التي يمكن الانطلاق منها نحو مقاربة وتلقي الأجناس الأدبية الجديدة، وبصفة أخص الأجناس السردية"[95]، ومنها الرّواية على وجه التّحديد.

في هذا السّياق أشار "فاضل ثامر" في كتابه "اللّغة الثّانية"[96] إلى تحفّظات بعض الباحثين واعتراضاتهم على الدّعوات القائلة باستعمال المصطلحات التّراثيّة كمقابلات للمصطلحات الأجنبيّة؛ إذ يقول: "يحذر عبد القادر الفهري من استخدام المقابلات العربية الواردة في التراث لأن هذا يخلق، كما يرى، توهما بصدق المصطلح العربي على ما يصدق عليه المصطلح الغربي نتيجة إسقاطات ظرفية أو ذاتية يقوم بها المترجم"[97]. ولم يكتف "فاضل ثامر" بالإشارة إلى اعتراض "عبد القادر الفاسي الفهري"، بل راح يثبث ذلك بإيراد قوله الذي يحدّد طريقته وأسلوبه في وضع المصطلح واشتقاقه وتوليده. يقول "الفاسي الفهري": "تجنبنا -بقدر الإمكان- استعمال المصطلح المتوفر القديم للتعبير عن المصطلح الداخل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفسد تمثل المفهوم الجديد والمحلي على السواء. ولا يمكن إعادة توظيف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفا لأن هذا يؤدي إلى مشترك لفظي غير مرغوب فيه، بالإضافة إلى سوء الفهم"[98]. ويشير كذلك إلى اعتراض "عبد السّلام المسدّي" ورفضه إحياء المصطلحات القديمة واستعمالها كمسمّيات أيضا في مقابل المصطلحات اللّسانيّة الحديثة ومفاهيمها. يقول "المسدّي": "وكثيرا ما يتجاذب الميراث الاصطلاحيّ ذوي النّظر فينزعون صوب إحياء اللّفظ واستخدامه في غير معناه المدقّق، فإذا بالمدلول اللّساني يتوارى حينا خلف المفهوم النّحويّ، ويتسلّل أحيانا أخرى وعليه مسحة من الضّباب تُعتّم صورته الاصطلاحيّة، فتتلابس القضايا ويعسر حسم الجدل بين المختصين: أعلى هويّة اللّفظ يتحاورون أم على الدّلالة"[99]. وعلى الرّغم من ذلك يبقى المهمّ بالنّسبة للنّقاد تدقيق دلالة المصطلح الغربيّ والمحافظة على صيغته الأصليّة وسياقه العلميّ والمعرفي الذي أنتج ضمنه؛ لأنّها المعيار الضّامن لتحقيق التواصل النّقديّ وتوحيد الفهم الاصطلاحيّ بين الباحثين والدّارسين وبين القرّاء كذلك.

تبقى إشكالية العودة إلى التّراث اللّغويّ القديم وإحياء ألفاظه ومصطلحاته في مواجهة المعجم الاصطلاحيّ الحداثيّ الجديد، إشكاليّة لا تزال مطروحة، ومسألة غير محسومة بشكل واضح، نظرا للتحفّظ الذي يلازم الكثير من الباحثين والدّارسين بخصوص مدى استجابة المصطلح العربيّ للمصطلح الأجنبيّ واستيعابه لحمولاته التّعبيريّة والدّلاليّة؛ إذ إنّ "قبول استعمال المصطلحات الموجودة في التراث، دون أي تخصيص دال على الوظيفة، يتناقض جذريا وفكرة السّهر على مواكبتها للعصر من حيث أن كثيرا من الإرث المعجمي العربي لا يتوافق ومنظورات العصر"[100]. وليس الغرض من ذلك التشكيك في قدرات اللّغة العربيّة وغناها وثرائها على احتضان المعرفة الاصطلاحيّة الجديدة وتوفير المقابلات لها، بقدر ما يكون المبتغى تبيّن اعتسار هذا الصّنيع وخطورته التي قد تهدّد دلالة المصطلح الأجنبيّ وتخلخل فهمه واستيعابه.

هوامش البحث:

[1]: منصوري (مصطفى)، زمنية جيرار جنيت في النقد العربي الحديث، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ع3، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، أبريل 2004، ص. 82.

[2]: مختار (عمر أحمد)، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، عالم الفكر، مج20، ع3، الكويت، أكتوبر، 1989، ص. 14.

[3]: قدّم الباحث عبد الرحيم محمد عبد الرحيم ورقة بحثية بعنوان: أزمة المصطلح في النّقد القصصي، أحصى فيها جملة من المظاهر والأشكال الاصطلاحية الشائعة في الدّراسات السّردية العربية. ينظر، عبد الرحيم (محمد عبد الرحيم)، مجلة فصول، مج7، ع3 و4، مصر، أبريل/سبتمبر، 1987، ص. 100 وما بعدها.

[4]: ثامر (فاضل)، اللغة الثانية، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص. .175

[5]: ينظر، إبراهيم (صحراوي)، تحليل الخطاب الأدبي، دراسة تطبيقية (رواية جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجا)، دار الآفاق، الجزائر، ط1، 1999، ص. 56، 57، 58، 70، .71

[6]: يستعمل "عبد الملك مرتاض" مصطلح الارتداد مقابلا لمصطلح flash-back مفضلا إياه على مصطلح الاسترجاع الذي يرفضه من أساسه كونه يدل على معنى قوله تعالى: (إنا لله وإنا إليه راجعون). في حين يفضل مصطلح الارتداد؛ لأنه يحيل في نظره إلى معنى الرجوع إلى الوراء. (ينظر، كتابه في نظرية الرواية، بحث في تقنيات السرد، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، دط، 2005، ص. 288).

[7]: ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، المحكم والمحيط الأعظم، تح، عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ج1، باب العين والجيم والراء، مادة (عجر) ومقلوبها رجع.

[8]: الزّبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج21، تح، عبد العليم الطّحاوي، مراجعة مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1984، باب العين، فصل الراء مع العين، مادة (رجع).

[9]: ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل)، لسان العرب، تح، عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، القاهرة، د ط، د ت، مج3، باب السين، مادة (سبق).

[10]: الزّبيدي (محمد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج25، تح، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1989، باب القاف، فصل السين مع القاف، مادة (سبق).

[11]: الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللّغة، ج8، تح، عبد العظيم محمود، مراجعة، محمد علي النجار، الدّار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، دط، دت، باب القاف والسين، مادة (سبق).

[12]: من النقاد العرب الذين اعتمدوا هذه الترجمة إلى جانب العمامي، قاسم (سيزا) في كتابها بناء الرواية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، دط، 1984، ص. 64. والكردي (عبد الرحيم) في كتابه السرد ومناهج النقد الأدبي، مكتبة الآداب، دب، دط، 2004، ص. .113

[13]: ينظر، العمامي (محمد نجيب)، البنية والدلالة في الرواية، دراسة تطبيقية، مطبوعات نادي القصيم، القصيم، السعودية، ط1، 2013، ص..109

[14]: ينظر، المصدر نفسه ، ص. 110.

[15]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 111، 114.

[16]: محمد (ويس أحمد)، الانزياح وتعدد المصطلح، عالم الفكر، الكويت، مج 25، ع3، ص. .57

[17]: ينظر، بوطيب (عبد العالي)، المصطلح في النقد الروائي العربي، المستويات والترجمة المغلوطة، مجلة كتابات معاصرة، مجلة الإبداع والعلوم الإنسانية، ع67، بيروت، لبنان، فبراير، 2008، ص. 103.

[18]: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

[19]: أزرويل (فاطمة الزهراء)، مفاهيم نقد الرواية بالمغرب، مصادرها العربية والأجنبية، نشر الفنك، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1989، ص. .192

[20]: ينظر، السماوي (أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقص، تونس، ط1، 2002، ص. 97.
-في هذا الصدد يترجم الناقدان المغربيان"سعيد علوش" و"عثماني الميلود" -على التّوالي- مصطلح المفارقات الزّمنية temporelles Anachronies بالمفارقة التّاريخيّة، والمغلوط تاريخيّا؛ إذ تحوّلت المفارقة إلى مغالطة والزّمنيّة إلى تاريخيّة. وليس يدري الدّارس -أمام هذا الوضع- كيف خطر ببال هؤلاء الباحثين هذه المقابلات التي لا يمتلك القارئ إلاّ أن يضع أمامهما أكثر من علامة استفهام؟.

[21]: لسان العرب، مج6، باب النون، مادة (نفر).

[22]: ينظر، الرقيق (عبد الوهاب)، في السرد، دراسات تطبيقية، دار محمد علي الحامي، صفاقص، تونس، ط1، 1998، ص. 23، 55، 76.

[23]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, éd, Seuil, Paris, 1972, Cérès éditions, Tunis, 1996, p. 129.

[24]: لسان العرب، مج5، باب الفاء، مادة (فسح).

[25]: قسومة (الصادق)، طرائق تحليل القصة، دار الجنوب، تونس، 2000، ص. 129.

[26]: عدّ "الصّادق قسومة" هذا الشكل من السّرد (Récit détaillé) حركة سردية، أو ضربا من ضروب المدّة، مغايرا تماما لحركة المشهد. وقد أحال في الهامش على استعمال "باتيون" (M.Patillon) لهذا المصطلح، ولا شك أنّ "باتيون" يخالف جينات في تصوّره لهذه الحالة من السّرد، كما خالفه في ذلك "سادولي" (Sadoulet) الذي سبقت الإشارة إلى موقفه في مدخل هذا البحث.

- Voir, M.Patillon, Précis d'analyse littéraire : Les structures de fiction Paris, éd, Nathan Université, p. 48.

-نقلا عن، قسومة (الصادق)، طرائق تحليل القصة، ص. 127.

[27]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 192, 193.

[28]: Voir, Ibid, p. 193.

[29]: ينظر، لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، تقديم، القاضي (محمد)، دار سحر للنشر، تزنس، دط، ديسمبر 2009، ص. 278.

[30]: يترجم ناجي (مصطفى)، مصطلح Fréquence بالتردد في ترجمته لكتاب نظرية السرد من وجهة النظر إلى التبئير، منشورات الحوار الأكاديمي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1989، ص. 128.

[31]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، الزمن، السرد، التبئير، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط4، 2005، ص. 76، 77، 78، 122، 163.

[32]: استعمل يقطين مصطلح إرجاع كمقابل لـ: Analepses في تحليل الخطاب الروائي ص. 77، إلا أنه يتراجع عن هذه الترجمة مستعيضا عنها بمصطلح الاسترجاع ابتداء من الصفحة 150 من الكتاب نفسه.

[33]: يترجم سعيد يقطين مصطلح Récit بحكي، وهي ترجمة ملتبسة؛ ذلك لأن المصدر من حكى في اللغة العربية هو حكاية وليس حكي (ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مج2، باب الحاء، مادة (حكم) الجذر حكى. ولعل مما زاد في اضطراب هذه الترجمة عدم استقرار الناقد عليها والتباس استعماله لها. وقد بدا ذلك واضحا في أكثر من موضع في كتابه تحليل الخطاب الروائي؛ إذ يضع حكي مقابل لـ: Narrative ويستعمله مقابلا لمصطلح Histoire الذي يترجمه بقصة، ويعني به الحدث أو فعل السرد، وفي استعمال آخر يلتبس مع مصطلح محكي الذي يجعله مرة مقابلا لـ: Diègèse أو Diègèsis ومرة أخرى مقابلا لـ: Narrated على ما بين هذه المصطلحات والاستعمالات من اختلافات. (ينظر، تحليل الخطاب الروائي، ص ص. 19، 27، 31، 34، 37، 39، 41، 46، 48). فإذا كان "يقطين" يفضّل ترجمة Récit بحكي، فإنّ الإشكال الحقيقي لا تطرحه هذه الترجمة (حكي) في حدّ ذاتها، لأنّه يمكن إلحاقها بالصّيغ السّماعية، حتى وإن لم يكن لها أصل في العربيّة، وإنّما الإشكال المطروح الذي يهدّد دلالة المصطلح Récit هو تشتيت مفهومه وتداخله مع استعمالات اصطلاحية أخرى من ثقافات مغايرة ولغات مختلفة من مثل ارتباطه بالمصطلح الإغريقي Diègèsis وبالمصطلح الإنجليزي Narrated، وإن كانت اللغة الإنجليزية لا تمتلك مصطلح Récit ضمن معجمها اللّغوي؛ لذلك تكون الدّراسات النّقدية العربيّة التي اعتمدت اللّغة الإنجليزية مصدرا ومرجعية نقدية لها مبرّراتها في ترجمة Récit بقصة أو سرد بخلاف الدراسات العربية التي تعتمد المرجعية الفرنسيّة. (ينظر، منصوري (مصطفى)، سرديّات جيرار جينيت في النّقد العربي، دار رؤية للنشر والتّوزيع، مصر، القاهرة،

ط1، 2015، ص. 385). لا شكّ أنّ "يقطين" على دراية فائقة ووعي كبير بهذه الاستعمالات الاصطلاحية، فهو العارف والخبير بشؤون المصطلح وبمفاهيمه ومدلولاته في محاضنها الأصليّة؛ إذ يمكن أن يكون تعدّد استعمالاته لمصطلح Récit من قبيل التداخل والوشائج التي تربط المصطلح في الأصل بباقي المكوّنات الأخرى، وهو الأمر الذي يعثر عليه الدارس عند "جينات" نفسه الذي لا يفصل بين المحكي Récit والخطاب Discours وكثيرا ما تتداخل استعمالاته لهما، فربّما يكون ذلك قد حمل "يقطين" على إثارة مثل هذه الاستعمالات في مقابل Récit، وهو ما أكّده الباحث "منصوري مصطفى" لدى تناوله لظاهرة الالتباس التي تميّز مصطلحات (حكي، محكي، قصة، خطاب) عند "يقطين"، وإن كان يرى صلاحيّة مصطلح المحكي بدل (حكي) لحمله المفهوم الذي أراده جينات لمصطلحه Récit؛ ولأنّ صيغته تتطابق -حسب رأيه- مع المعايير العربيّة، فهو اسم مفعول. من هذا المنطلق جاء اعتماد هذه الدّراسة على مصطلح المحكي بصفته مقابلا مناسبا لمصطلح Récit. (ينظر، منصوري (مصطفى)، سرديّات جيرار جينيت في النّقد العربي، دار رؤية للنشر والتّوزيع، مصر، القاهرة، ط1، 2015، ص. 386، 387).

[34]: ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرّواية العربية المعاصرة، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقص، تونس، ط1، 2003.ص. 210 (الهامش).

[35]: ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مج5، باب الفاء، مادة (فرد).

[36]: ينظر، لوكام (سليمة)، تلقي السرديات في النقد المغاربي، ص. 279.

[37]: الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللّغة، ج11، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، مراجعة علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، القاهرة، دط، دت، باب اللّفيف من حرف الجيم، مادة (جو-الجواء).

[38]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 77.

[39]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 75.

[40]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 124.

[41]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 91.

[42]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 120.

[43]: لسان العرب، مج5، باب الفاء، مادة (فرق).

[44]:ينظر، يقطين (سعيد)، المصدر السابق، ص ص. 128، 130، 131، 133، 137، 139، 160.

[45]: ينظر، المصدر نفسه، ص. 129، 130، 131.

[46]:, 197, 206, 211, 216.193109, 130, 154, 180, p. Voir, Genette (Gérard), Figures III,

[47]: ينظر، لحمداني (حميد)، بنية النص السردي من منظور النقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ط3، 2000، ص. 75.

[48]: تستعمل هذه الترجمة يمنى العيد في كتابها، تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط3، 2010، ص. 126.

[49]: الأزهريّ (أبو منصور محمد بن أحمد)، تهذيب اللّغة، ج5، تح، عبد الله درويش، مراجعة علي محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، القاهرة، مطابع سجل العرب، دط، دت، باب الحاء والراء، مادة (راح).

[50]: الرّازي (محمد بن أبي بن عبد القادر)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، لبنان، بيروت، دط، 1986، باب الراء، مادة (روح).

[51]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج6، تح، حسين نصّار، مراجعة، جميل سعيد، وعبد الستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1969، باب الحاء المهملة، فصل الراء مع الحاء المهملة، مادة (روح).

[52]:.199p. Voir, Genette (Gérard), Op. cit,

[53]: لسان العرب، باب القاف، مادة (قطع).

[54]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج22، تح، مصطفى حجازي، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1985، باب العين، فصل القاف مع العين، مادة (قطع).

[55]: مختار (عمر أحمد)، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، عالم الفكر، ع3، ص. 05.

[56]: ينظر، بورايو (عبد الحميد)، منطق السرد، دراسات في القصة الجزائرية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1994، ص ص. 132، 150.

[57]: ينظر، المرجع نفسه، ص. 134، 150، .158

[58]: ينظر، المرجع نفسه، ص. .156

[59]: ينظر، بوطيب (عبد العالي)، المصطلح في النقد الروائي العربي، المستويات والترجمة المغلوطة، كتابات معاصرة، ع67، ص. 103.

[60]: كارم (السيد غنيم)، اللغة العربية والنهضة العلمية المنشودة في عالمنا الإسلامي، مجلة عالم الفكر، مج 19، ع4، يناير، 1989، ص. 45.

[61]: بوطيب (عبد العالي)، المصطلح في النقد الروائي العربي، ص. 103.

[62]: المرجع نفسه، ص. 105.

[63]: المرجع نفسه، ص. 103، 104.

[64]: ينظر، سويرتي (محمد)، النقد البنيوي والنص الروائي: نماذج تحليلية من النقد العربي (الزمن-الفضاء-السرد)، إفريقيا الشرق، دط، 1991، 53/2،54.

[65]: تناول "جينات" هذا النوع من الحذف في إطار دراسته لمقولتي الزّمن والصّيغة، وإذا كان قد ربطه بالحذف، إلاّ أنّه يميّزه عنه كونه لا يشكّل حذفا لمقطع زمني من مقاطع القصة في الخطاب سواء أكان هذا الحذف صريحا أو مضمرا أو افتراضيا، وإنّما يمثل مظهرا من مظاهر الإخفاء والتجاوز عن ذكر بعض المعلومات من القصة التي يمارسها السّارد في الخطاب؛ إذ يتعمّد عدم التصريح أو البوح بها، كأن يحكي طفولته وهو يحجب عن القرّاء ذكر أحد أفراد أسرته، ولا يتم اكتشاف ذلك إلا لاحقا. وأما تناول "جينات" له ضمن مقولة الصيغة فقد كان في نطاق حديثه عن التبئير الداخلي الذي يتعمد فيه السّارد، أو يمتنع عن تقديم معلومة مهمة يقتضيها هذا النوع من التبئير، ممّا تقوم به الشخصية أو تفكر فيه، وممّا لا يسعها جهله هي ولا السّارد. -Voir, (Genette) Gérard, Figures III, p.134, 135, 322, 324.

[66]: ينظر، السجلماسي (أبو القاسم محمد)، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تقديم وتحقيق، علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، ط1، 1980، ص. 188.

-يعرف "محمد سويرتي" الاكتفاء بقوله: "يعني الاكتفاء الاقتصار على ذكر جزء من القول المكون أصلا من جزئين وترك الثاني لعلاقته بالأول. كما يعني ذكر الشيء والسكوت عن شيء آخر له به علاقة حتى إذا تم التصريح بأحدهما تبادر الثاني إلى الذهن بصورة تلقائية". ينظر، سويرتي (محمد)، المرجع السابق، ص. 57 (الهامش).

[67]: ينظر، سويرتي (محمد)، النقد البنيوي والنص الروائي، 65/2، .66

[68]: ينظر، الخبو (محمد)، نظر في نظر في القصص، مدخل إلى سرديات استدلالية، مكتبة علاء الدين، صفاقص، تونس، ط1، أفريل 2012، ص. 100، .157

[69]: ينظر، السماوي (أحمد)، فن السرد في قصص طه حسين، ص. .140

[70]: ينظر، يقطين (سعيد)، تحليل الخطاب الروائي، ص. 77، 78.

[71]: ينظر، جينات (جيرار)، خطاب الحكاية، بحث في المنهج، تر، معتصم (محمد)، والأزدي (عبد الجليل)، وحلي (عمر)، المجلس الأعلى للمطابع الأميرية، الهيئة العامة للثقافة، ط2، 1997، ص. .62

[72]: إذا كان الخبو يستعمل مصطلح نص مرادفا لمصطلح خطاب كما استعمله جينات؛ فإنّه يفرق في دراسة الزمن بين زمن النص من جهة الأفعال متعلقا بعضها ببعض، وبين زمن النص مقصودا به زمن الخطاب ومن حيث هو تتابع من الوحدات كبيرة كانت أو صغيرة في علاقاتها بطرائق انتظام الأحداث في القصة. ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرواية العربية المعاصرة، ص. 88 الهامش.

[73]: ميّز العرب القدماء وبالأخص النّحاة والبلاغين منهم أمثال: ابن منظور، والمبرّد، وابن جني وابن عقيل، وعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، وابن الأثير، والزركشي...وغيرهم بين مصطلحي الخطاب والحكاية ووضعوا لهما حدودا وقرائن تدل على كل منهما؛ حيث حدّوا الخطاب باقترانه بضمائر المخاطبة والتكلّم، وأسماء الإشارة الدّالة على الحضور، والمضارع الدّال على الحال، كما حدّوا الحكاية بضمائر الغيبة وأسماء الإشارة الدّالة على البعد، وهو ما قاد الخبو إلى جعل الحكاية من جنس المتحدث عنه، وأقرب -في الدّلالة- إلى مضمون ما يحكى منه إلى فعل الحكاية. ينظر، الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرّواية العربية المعاصرة، ص. 17 وما بعدها.

[74]: إذا كان الخبو يستعمل مصطلح الحكاية للدلالة على مضمون ما يحكى؛ فإنّ تدقيق النّظر في بعض التّعريفات التي خُص بها هذا المصطلح يبين أنّ مصطلح الحكاية أقرب إلى فعل الحكي عكس ما ذهب إليه الخبو. فقد جاء في لسان العرب ضمن مادة (حكم) حكى: الحكاية: كقولك حكيت فلانا وحاكيته فعلت مثل فعله أو قلت مثل قوله، وحكيت عنه الحديث حكاية، والمحاكاة المشابهة...إلخ. ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مج3، باب الحاء مادة (حكم) الجذر حكى.

[75]: Genette (Gérard), Figures III, p. 99.

[76]: ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا)، مقاييس اللّغة، ج5، تح، عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، المجمع العلمي العربي الإسلامي، دب، دط، 1979، كتاب القاف، مادة، (قص).

[77]: الزبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج18، تح، عبد الكريم العزباوي، مراجعة، عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، د ط، 1979، باب الصاد، فصل القاف مع الصاد، مادة (قصص).

[78]: ينظر، جينات (جيرار)، -عودة إلى خطاب الحكاية، تر، معتصم (محمد)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000، ص. 15.

[79]: الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تح، محمد رضوان الداية وفايز الداية، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007، ص. 170.

[80]: الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط3، مصر، 1972، 102/3.

[81]: ابن جني (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تح، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1955، 2/.360

[82]: ينظر، الجرجاني (علي بن محمد السيد الشريف)، معجم التعريفات، تح، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، دط، 2004.

ص. .27

[83]: من النحاة والبلاغيين الذين ارتأوا عدم التّفريق بينهما نذكر: سيبويه في أبواب نحوية كثيرة من كتابه، منها: باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وباب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، وباب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وباب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل...إلخ ينظر، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، 257/1، 258، 273، 280. وباب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، وباب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر...إلخ. ينظر، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تح، عبد السلام هارون، 360/2، 383. ويستعملهما "أبو حيان" بمنزلة واحدة في البحر المحيط دو أن يفرّق بينهما، حيث يقول: "وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذف إضمارا، وإنما قلت ذلك لأنّ من النحويين من زعم أن الفاعل مع المصدر لا يحذف وإنما يكون مضمرا في المصدر". أبو حيان (محمد بن يوسف الأندلسي)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق، عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993، 643/1.

[84]: ينظر، الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، 102/3، 103.

[85]: الفارسي (أبو علي)، الإيضاح، تح، كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص. 210.

[86]: القرطبي (ابن مضاء)، الرد على النحاة، تح، محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1979، ص. 83، .84

[87]: ينظر، المخزومي (مهدي)، في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص. 222، 223، .224

[88]: ينظر، محفوظ (عبد اللطيف)، صيغ التمظهر الروائي، بحث في دلالة الأشكال، منشورات مختبر السرديات، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، المحمدية، الدار البيضاء، ط1، 2011، ص. .121

[89]: Voir, Genette (Gérard), Figures III, p. 216, 217.

[90]: جاء في لسان العرب: "والدّبدبُ: مشي العجروف من النمل، لأنه أوسعُ من النمل خطوا، وأسرعها نقلا. وفي التهذيب: الدَّبدبةُ: العجروف من النمل. وكلّ سرعة في تقارب خطو: دبدبة. والدَّبدبة: كلّ صوت أشبهَ صوتَ وقع الحافر على الأرض الصُّلبة. وقيل الدَّبدبة ضرب من الصوت. وأنشد أبو مهدي: عاثور شرٍّ أيّما عاثورِ * دبدبة الخيل على الجسور. (...) دبدب الرّجل إذا جلب، ودردب إذا ضرب بالطّبل والدّبداب: الطّبل...والدّبادب صوت كأنّه دَبْ دَبْ، وهي حكاية الصوت". ينظر، لسان العرب مج2، باب الدّال، مادة (دبب).

[91]: الزّبيدي (السيد مرتضى الحسيني)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج14، تح، عبد العليم الطحاوي، مراجعة، عبد الكريم العزباوي، عبد الستار أحمد فراج، وزارة الإعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، دط، 1974، باب الراء، فصل الكاف مع الراء، مادة (كرر).

[92]: العسكري (أبو هلال)، الفروق اللغوية، تح، محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، دط، 1998، ص. 39.

[93]: الخبو (محمد)، الخطاب القصصي في الرّواية العربية المعاصرة، ص. 212.

[94]: ابن مالك (رشيد)، قاموس مصطلحات التّحليل السّيميائيّ للنّصوص (عربي -إنجليزي- فرنسي)، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص. 84.

[95]: العوفي (نجيب)، ظواهر نصية، منشورات عيون المقالات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1992، ص. 07.

[96]: ينظر، ثامر (فاضل)، اللغة الثانية، في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1994، ص. 174.

[97]: المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

[98]: الفهري (الفاسي عبد القادر)، المصطلح اللساني، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، سلسلة اللسانيات، ع6، 1986، ص. 145. نقلا عن، مختار (عمر أحمد)، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، عالم الفكر، ع3، ص. 15.

[99]: المسدي (عبد السلام)، قاموس اللسانيات، عربي-فرنسي، فرنسي-عربي، مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، دط، 1984، ص. 55، 56.

[100]: بوطاجين (السعيد)، الترجمة والمصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النّقدي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، 47.